الجنوسة والفقر
دراسة سسيوانثربولوجية في مدينة الرمادي

م.د محمد علي الفدعم
جامعة الانبار
كلية الآداب – قسم الاجتماع

مستخلص البحث

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة من بحثي هذا إلى وضع ملخص للبحث أرجو أن يكون وافياً للمتطلبات العلمية حيث يتبين من نتائج البحث أن موضوع أو ظاهرة الجنوسة والفقر من المواضيع أو القضايا المهمة والتي نالت الاهتمام على جميع المستويات وفي جميع المجتمعات المتقدمة والنامية من خلال المشكلات المرافقة لهذه الظاهرة من تميز واللامساواة وتهميش ولا سيما للنساء ، ما أدى إلى حالات من الفقر والبطالة النسويه، وكان للموروثات الثقافية الذكورية والمعيقات المجتمعية الأخرى الأثر الواضح في ترسيخ الصوره النمطيه للتمييز ضد المرأه والذي رسخ الكثير من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى الحرمان المادي والذي ينعكس على التعليم والخدمات الأخرى وبالتالي أصبحت النساء الأكثر فقراً وتهميشاً وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الجنوسة على الفقر من خلال مجموعة من المعطيات التي كانت لها علاقة بهذه الظاهرة ، ولغرض تحقيق أهداف هذا البحث تم اختيار عينة مكونة من (٢٠٠) مبحوث ومبحوثة من دائرة صحة الانبار ، ومديرية تربية الانبار ملاك المدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائي ، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبانه واعتمد الباحث عن المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي ،

وختاماً توصلت الدراسة إلى مجموع من النتائج كما وضعت مجموعة من التوصيات التي ربما ستسهم في تحقيق المساواة وعدم التهميش وبالتالي ينعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأه من اجل تحقيق الهدف الاسمى الا وهو التنميه التشاركيه لجميع افراد المجتمع دون أي تمييز على اساس الجنس

Search title
Gender and poverty
Socioanthropology study

D. Mohammed Ali Al- Fadam
University of Anbar
College of Arts

The topic or phenomenon of sexism and pverty is one of the significant issues the drew much affection in all aspects and in all developed and advanced communicates through the problems accompanying this specific phenomenon. Of those problems are inequality marginalization and discrimination towards

women.The result of these problems is cases of women unemployment and poverty .
The male cultural in heritage and the other societal obstacles had an obvious effect in setting the sterio typical image of discrimination towards woman which settled many of the social and economic obstacles resulting in material deprivation which is reflected in education and other services . Thus women turned out to be the poorest and the most marginalized in the societies .This study aimed to clarify the effect of sexism on poverty by means of data that had a relation to this phenomenon . For achieving the aims of this study , the researcher had chosen a sample of (200) people from Directorate of Health and Directorate of education in Al _ Anbar .
The data had been collected through the questionnaire form and the researcher depended on the analytic descriptive approach and the social survey approach finally , the study ended ended with a group of conclusions and recommendation which may contribute in a chering equality un marginalization that reflection of woman in order to a chive the important aim which is the collective development for all the members of society without and sex discrimination .

المقدمة

تعتبر الجنوسة أو التميز الجنوسي من الظواهر القديمة التي شهدها العالم ، ولا يستطيع أحد أن يحدد تأريخ هذا التميز ، إلا أن الغالبية متفقون على أن التميز موجوداً منذ الخليقة ، وفيما يخص العوامل والأسباب التي أدت إلى عدم المساواة الجنوسية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقد تعددت وجهات النظر حول هذه العوامل التي أسهمت في التميز الجنوسي سواء من حيث تقسم العمل أو التكوين البايلوجي أو الموروثات الثقافية وتأثيرها وهذا التميز أو ما يسمى بالجنوسية كان له انعكاسات اجتماعية واقتصاديه . بحيث أدى إلى تهميش وتبعية النساء ما أدى إلى حالات من الفقر والحرمان ، وأن ثقافة المجتمع بما تتظمنه هذه الثقافة من قيم وعادات وتقاليد طرحت تصورات بالغة الشدة بشأن إتاحة الفرصة أمام المرأة في مجالات الحياة المختلفة وأكدت تلك التصورات الثقافية على التقييم التقليدي للأدوار بين الجنسين وعمدت على ربط المرأة بالشأن الخاص في حين أتاحت الفرصة أمام الرجال لفرض سيطرتهم وسلطتهم على النساء من خلال ما تم ذكره من اختلافات بيولوجية أو موروثات ثقافية وثقافة ذكورية ، وقد ترتب على ذلك التمييز واللامساواة الجنوسية معاناة النساء من الإقصاء والتهميش أو الاستعباد الاجتماعي واللامساواة في توزيع الثروة والقوة وأصبحت أكثر عرضة لفقر والاستغلال والتهميش ،جميع هذه الاثار تشكل حجر عثره في تحقيق التنميه.

ومن خلال ذلك يتضح لنا أثر الجنوسية على الفقر وما يصاحبها من حرمان واستعباد اجتماعي .

ويتكون البحث من خمسة محاور يتناول المحور الأول يتألف من المحور الأول الإطار العام للدراسة ويتضمن مشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث و المفاهيم المتعلقة بالبحث أما المحور الثاني فيتناول الدراسات السابقة والتي تتعلق الجنوسة والفقر والتهميش أما المحور الثالث يتناول الجنوسة والفقر من حيث التطور التاريخي لمفهوم الجنوسة وآراء علماء الانثروبولوجيا و الاجتماع بمفهوم الجنوسة والعوامل المؤدية إلى الفقر و أنماط التمييز الجنسوي في حيث يتناول المحور الرابع الدراسة الميدانية أما المحور الخامس فهو الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول : عناصر الدراسة

مشكلة البحث

إن مفهوم الجنوسة من المفاهيم الحديثة الذي راج في استخدامها في أدبيات العلوم الاجتماعية في العقد الأخير من القرن العشرين إضافة إلى استعماله في أدبيات المنظمات التابعة للأمم المتحدة . فقد استخدم للإشارة إلى مجموعة من الخصائص التي تعرف السلوك الاجتماعي للرجال والنساء والعلاقة بينهما . وكذلك تشغل ظاهرة الفقر حيزاً كبيراً في الأدبيات الاجتماعية وتمثل قضية هامة للمخططين وصانعي القرار كعائق في وجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسببا رئيسي للكثير من المشكلات الاجتماعية وعليه فإن التمييز وعدم المساواة بين الجنسين في الكثير من المجالات الحياتية والاجتماعية أخذ في الانتشار والزيادة وخاصة في مجال اللامساواة الجنوسية سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية نتيجة للتحولات المجتمعية التي عصفت بالكثير من الدول وبالتالي ادت الى إحداث تغيرات واسعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و انعكست بدورها على البناء الاجتماعي مما ادى الى عدم اللامساواة الجنوسيه ونتج عنها ظاهرة الفقر من خلال التهميش والإقصاء سواء في العمل أو التعليم أو الصحة حيث تشير الاحصائات إلى تدني مشاركه المرأه في كثير من المجالات ففي تشكيله الحكوومه العراقيه لعام ٢٠١١ كانت نسبه مشاركه المراه

٢٥.٥% وفي مصر بنسبه ١.٩ % وفي السعودية لم تحصل المراه على أي مقعد وفي سوريا ١٢% و اليمن ١٥%. اما المشاركه ألاقتصاديه فقد بلغت نسبه مشاركه المراه بين عام ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣ نسبه المشاركه ١٩% مقارنة مع بقيه دول العالم هذا تعتبر الدول العربيه هي الاقل وبنسبه ٣٣.٣% كما تشير إحصائيات ألخطه التنموية االعراقيه لسنوات ٢٠١٠ ، ٢٠١٤ إلى أن الفوارق الجنوسيه كبيره وولا سيما الفئات العمريه ٢٥ سنه فاكثر اما من حيث البطالة حسب الجنس لعام ٢٠٠٦ كانت ١٦.٢% للذكور تقابل ٢٢.٧% للأناث وعليه فأن التفاوت الجنوسي وللامساواة الجنوسيه اسهمت في تعزيز ظاهرة الفقر والحرمان وتهميش في جميع ميادين الحياة الاجتماعية

أهمية البحث

تنطلق الاهميه العلميه لهذا البحث من زاويتين الاولى تتصل بزياده المعرفه النظريه عن الجنوسه ومفهوم الجنوسه

والدراسات والتوجهات النظريه الخاصه بهذا الموضوع من حيث ماهيتها وتاريخها والحركات التي اهتمت بها وكذلك

تأتي اهميه هذا البحث بأعتباره يشكل نقله نوعيه في الدراسات الخاصه بالجنوسه او الجندر او النوع الاجتماعي .

اما الزاويه الثانيه التي تتصل بالمعرفه التطبيقيه أي الدراسه الميدانيه للكشف عن دور الجنوسه في الفقر وفي عدم

المساواة والتهميش.

أهداف البحث

١- إن هذا البحث يحاول أن يوضح حجم المشكلة المتمثل بالتمييز واللامساواة الجنوسية ودورها في انتشار ظاهرة الفقر النسوي .

٢- الفقر سبب أم نتيجة في اللامساواة الجنوسية .

٣ -العمل على إيجاد الحلول العلمية التي تهدف إلى الحد من المشاكل والظواهر الاجتماعية التي ادت

إلى تعميق الفجوة الجنوسيه سواء في المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية .

ثانيا : تحديد المفاهيم العلمية المتعلقة بالبحث

إن عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات أمرا مهما في البحث العلمي وهي نقطة الارتكاز التي تسهم في إجلاء الغموض والتداخل في الأفكار التي تراوده إذ أن استخدام المفاهيم والمصطلحات العلمية تعطي التوضيح للقارئ المختص وغير المختص بما تنطوي عليه هذه المفاهيم من مضامين وكذلك الإسهام في توضيح الخصائص والأفكار التي تدور في هذا البحث كما أن تحديد هذه المفاهيم إجرائياً يعد أمراً ضروريا في البحث العلمي [١] ومن هذه المفاهيم التي لها علاقة بهذا البحث هي :

١- الجنوسة .
٢- الفقر .
٣- ثقافة الفقر .
٤- التهميش واللامساواة .

١- الجنوسية Gender

لا أحد يعرف بالضبط متى وأين استعمل مصطلح الجنوسة ، حيث أشارت الأدبيات إلى أن المصطلح كان دارجا في علم الجنس في أوائل الستينات للإشارة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية للاختلاف الجنسي [٢] فيما تشير بعض الكتابات إلى أن مصطلح الجنوسية (الجندر) استخدم لأول مرة من قبل (Oakley) ورفاقه من الكتاب في أواخر القرن الماضي ، وذلك لعرض خصائص الرجال والنساء المنحدرة اجتماعيا في مقابل تلك الخصائص المنحدرة بايلوجياً [٣] .

فيما اتفق مجموعة من المهتمين في مركز المرأة للتدريب والبحوث (كوثر) على تعريف الجنوسة (الجندر) بأنه يشير إلى الذكر والأنثى في نطاق المجتمع وكما هو واضح من التعريف إن عبارة نطاق المجتمع تعني دور النوع لكليهما مكتسب من المجتمع ويمكن أن يتغير ويتطور في نطاق المجتمع نفسه [٤] .

أما أنتوني غدنز فقد أشار إلى مصطلح الجنوسة يعني الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الرجولة والأنوثة وهي بالتالي ليست نتاجا مباشرا للجنس البيولوجي لدى الإنسان [٥] . أما جون سكوت فقد عرفت الجنوسة على انه متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسين [٦] . وتعرفه منظمة العمل الدولية بأنه يشير إلى كافة الاختلافات والعلاقات الاجتماعية المتعلقة والقادرة على التغير على مدى مدار الوقت بين الرجال والنساء . وهذه العلاقات والاختلافات تحددت اجتماعيا من خلال التنشئة الاجتماعية [٧] أما ليندا شيفرد فقد أشارت إلى أن الجنس (Sex) هو الصفات البيولوجية التي تولد بها ومن الصعب تغييرها وليست من وضع الإنسان مثل الحمل والولادة باعتبارها وظيفة بيولوجية للمرأة ولا يمكن أن يقوم بها الرجل بينما القدرة على الإخصاب وظيفة بيولوجية للرجل ولا يمكن أن تقوم بها المرأة أما الجنوسية (الجذر) يعني مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم .

ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي . ويرتبط مفهوم الجنوسة عموما بمجالات اللامساواة في النفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد وتتأثر هذه المواقع سواء للنساء أو الرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية [٨] . ومن خلال ذلك يتبين أن الجنس Sex هو تواجد مجموعة من المميزات الجنسية الأولية والثانوية والوظائف بين الذكر والأنثى [٩] . وعليه فإن الجنس يعني الاختلافات البيولوجية بين الذكر والأنثى ، أما الجنوسة فهو إنتاج التنظيم الاجتماعي لكلا الجنسين في فئتين مميزتين مختلفتين ، فالعلاقة بين

الرجال والنساء إذا ليست تلقائية وإنما هي منظمة حسب ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وهي قابلة للتغيير حسب تغير المفاهيم والثقافة السائدة في كل مجتمع [١٠] .

وبوجه عام يمكن أن تفرق بين الجنس والجنوسة في الجوانب التالية :

الجنس	الجنوسة (الجندر)
الفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة	الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الرجال والنساء
لا يتغير مع الزمن	يتغير مع الزمن ويتأثر بعوامل كثيرة
الفروقات بين الرجال والنساء هي نفسها في كل أنحاء العالم	يختلف باختلاف العرف واللون والطبقة الاجتماعية والدين والثقافة والعمر والحالة الاجتماعية

وبالرغم من كل هذه التوضيحات لمفهوم الجنوسة إلا أن مفهوم الجنوسه ظل مفهوما غريبا بعد أن تم الإشارة إليه (٥١) مرة في مؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤ ، ثم ظهر المفهوم مرة أخرى ولكنه بشكل واضح في وثيقة بكين عام ١٩٩٥ حيث تكرر المصطلح ٢٣٣ مرة ولذا كان لا بد من معرفته والوقوف على معناه من خلال معرفة أصله في لغته التي صك فيها [١١] . وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرون لم يعرفوا المعنى الدقيق لكلمة (Gender) حتى وإن كانت تنحدر ممن أصل لا تيني وتعني لغويا الجنس من حيث الذكورة والأنوثة . رغم اعتقاد البعض بأن المفهوم استخدم من أجل إلغاء كل الفوارق التي من شانها تعطي حقوقاً للرجل أكثر من المرأة . وقد ركز مؤتمر بكين على طرح فكر المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الحقوق وممارسة الأدوار الوظيفية داخل المجتمع [١٢] ، وقد روج الغرب كثيرا إلى إدراج مفهوم الجنوسة لتحقيق التماثل بين الرجل والمرأة وفي مؤتمر روما تم التأكد على أن كل تفرقة على أساس الجذر تشكل جريمة ضد الإنسانية [١٣] إذ إن استخدام مصطلحات الجذر أو النوع الاجتماعي أو الجنوسة كمفاهيم مترادفة لبعضها يثير إشكالية لدى الدارسين والباحثين ولا سيما وأن الإشكالية الكبيرة أن اللغة العربية رغم ثرائها وقدرتها على استيعاب اللغات الأخرى إلا أنها فشلت في إيجاد معنى لهذا المصطلح . حيث أشارت إحدى الباحثات المهتمات بالشأن الجذري أن الجذر ليس مصطلحا أو لفظا وإنما يعبر عن فلسفة أو منظومة [١٤] ، علما أن هذا المفهوم في اللغة الإنكليزية غير مفهوم لمن هم خارج نطاق الأكاديميين والمهتمين بالقضايا النسوية . ولهذا أصبح المفهوم أكثر تعقيداً بالنسبة للغة العربية في تفسيره [١٥] حيث لا توجد ترجمة معتمدة واحد لهذا المفهوم ، ولهذا يستخدم بعض المهتمين مصطلح النوع الاجتماعي ولا سيما في مصر ، وكذلك يتم الآن تداول مفهوم الجنوسة باعتباره تعريف لمفهوم (Gender) وكذلك يعتبر من المفاهيم المتدرجة لمفهوم الجنس . وعلى هذا الأساس فقد أصبح التعريف الإجرائي لهذا المفهوم هو تلك الخصائص المتعلقة بالرجال والنساء والتي تشكل اجتماعياً والتي تحددها ثقافة وتقاليد وعادات المجتمع ، مبنية على ضوابط وقيم وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجال والنساء من حيث الأدوار والمشاركة والفرص المتكافئة للوصول إلى القدرات الكامنة والمهارات من أجل القيام بأدوار تعود بالنفع على المجتمع وتعزيز النهضة التنموية للمجتمع .

٢- الفقر (Poverty)

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر لأنه ظاهرة في غاية التعقيد فأسبابها متشابكة ما بين أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية . وبما أن ظاهرة الفقر معقدة ومتشابكة والأسباب كثيرة ومتعددة يترتب على ذلك أن الحلول والسياسات والإصلاحات أيضا هي في غاية الصعوبة إلا أن هناك اتفاقا على وجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية . وعليه فإن مفهوم الفقر حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا ، وتدني المستوى الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من السلع والمعمرة والأمور المادية الأخرى وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصحية أو عدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية [١٦] .

وهناك تعريف مبسط للفقر يعتبر أن الفرد يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل غير كافي للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها وفي حالة عدم إشباع هذه الضروريات يعرف الناس كفقراء [١٧] .

أما أنواع الفقر فقد حاول العديد من الدراسات والبحوث أن يضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر . ومن أشهر هذه التصنيفات هو التصنيف المبني على أساس المستوى الذي قسم الفقر إلى عدة مستويات وذلك لغرض قياسه كالفقر المطلق (Absolute Poverty) والذي يشير إلى عدم قدرة الفرد على نيل الموارد الضرورية للبقاء على قيد الحياة ، والفقر المدقع (Extreme Poverty) أو ما يسمى بالفقر المزري (Di srnptive Poverty) وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بداخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية بالمقارنة بأفراد المجتمع الآخرين [١٨] .

وقد أضافت بعض الدراسات نوع آخر وهو فقر الرفاهة (Welfare Poverty) الذي حدده بعض الباحثين القريبين من المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحديثة مثل الأجهزة المتطورة ووسائل الترفيه المتنوعة والتي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية وذلك أطلق عليه تسمية الفقر الرفاهة [١٩] .

في حين تركز تعريفات أخرى على الجوانب المادية والاجتماعية والثقافية ومن بينها تعريف أوسكار لويس (Oscar Lewis) الذي يشير إلى الفقر ليس فقط حالة الحرمان الاقتصادي أو سوء التنظيم أو غياب شيء ما وهو أيضا أسلوب حياة تعيش في محيطه الطبقات الدنيا [٢٠] .

وأيضا يعرف الفقر بأنه ظاهرة اجتماعية بيولوجية ومشكلة معقدة ترتبط ببيئة المجتمع وثقافته ، وتؤثر فيها وتتأثر بها ، وتعزى إلى مجموعة متفاعلة من المحددات الاقتصادية والسياسي والاجتماعية والثقافية وتتجسد مظاهرها في الحرمان المادي والاجتماعي والنفسي وتدني نوعية الحياة من حيث تفشي البطالة ، وسوء التغذية ، وانتشار الأمية ، وعدم توفر السكن ، واللامساواة والتهمش وغلبة القيم السلبية ، وغياب الحرية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية [٢١] .

وبناءا على هذا الاستخلاص لمفهوم الفقر يمكن أن نضع تعريف إجرائي بأنه ظاهرة اجتماعية وحالة بنائية نتيجة لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤدي إلى الحرمان واللامساواة والتمييز .

وبالتالي مزيدا من الفقر والإفقار والذي يؤدي إلى التهمش واللامساواة في العدالة الاجتماعية .

٣ـ ثقافة الفقر

نظر علماء الانثروبولوجيا والاجتماع إلى ثقافة الفقر كثقافة فرعية في المجتمع يقصد بها بأن الفقراء يشتركون في أنماط مميزة من القيم والمعتقدات وتتميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر ويعد أوسكار لويس أول من استخدم مفهوم ثقافة الفقر في عام ١٩٦٦م وذلك المفهوم يقوم على حقيقة مؤودها أن الفقير فقير لأنه فقير ، بمعنى ان الطفل الفقير لا يحصل على الغذاء ولا يحصل على تعليم جيد وتنشئة أسرية ليس بالمستوى المطلوب كل هذا يؤدي بالطفل الفقير إلى تقبل حقيقه إن فقره أمر لا مفر منه [٢٢] .ثقافة الفقر بهذا الشكل لا تشجع الأسر الفقيرة عن القيام بأي محاولات لتحسين أوضاعهم المادية ، وقد أعطت ثقافة الفقر المبرر للكثير بأن الفقر هو قدر وحظ أولئك الفقراء وبالتالي فإن المهتمين ليسوا مطالبين أو مسئولين اجتماعيا أو أدبيا بعمل أي شيء من أجل إخراج أولئك الفقراء من دائرة الفقر .

ويمكن أن نشاهد ثقافة الفقر حيثما يحدث تغير في النظام الاجتماعي أو تغيير في الأنساق الاجتماعية والاقتصادية ، وأكثر الأفراد الذين يتعرضون دائماً لثقافة الفقر هم الطبقة الدنيا في المجتمع الحضري أو المهاجرين أو في المناطق الحضرية المزدحمة سكانها ، وانتشار العلاقات الاجتماعية المباشرة ووجود الحد الأدنى من التنظيم وبهذا تعتبر الأسرى

مصدر الثقافة التي يتعلمها الطفل وما يحمل ثقافة الفقر متوارثة وذات صفة تخليدية [٢٣] . وأن أكثر المعطيات التي تميز ثقافة الفقراء هي الصراع المستمر من أجل الحياة ، البطالة ، الأجور المنخفضة ، تنوع الوظائف غير المتخصصة ، الاستعداد القوي للسيطرة والتجديد على التضامن العائلي وغيرها من المعطيات التي تميز ثقافة الفقراء [٢٤] ، ويرى العالم الانثروبولوجيا أوسكار لويس أن ثقافة الفقر هي أحد

أهم عوامل التهميش للمرأة وفقر المرأة له علاقة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وعدم الحصول على الموارد الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين النساء ونتيجة لتحكم الطبقات المسيطرة في قيم النمو الاقتصادي . وهكذا تصبح ثقافة الفقر نوع من التكيف ورد فعل من قبل الفقراء اتجاه الواقع الاجتماعي [٢٥] لقد واجه مفهوم الفقر العديد من انتقادات من قبل الكثير من الباحثين سواء من حيث رابط الفقر بسمات ثقافية واعتبرها تزيين لواقع الفقراء وتحول من دون اكتشاف العوامل والمتناقضات البنائية الحديثة ونحيط الفقراء بأطر وقوالب يستعصى عليهم تجاوزها وأهملوا الجهود المبذولة من أجل التوعية بمشكلة الفقر وتحفيز الناس على تغير الواقع [٢٦] . وقد رأى آخرين أن أوسكار لويس لم يدرس سوى مجتمعات محلية معينة في أمريكا اللاتينية إذ يصعب تعميم النتائج على المجتمعات الأخرى . كما أن ثقافة الفقر التي أرادها لا تنطبق على مجتمعات العالم الثالث . ومنها مجتمعنا وذلك لأنها صيغت وفق النسق الثقافي الغربي [٢٧] والفقر كالمرض والجهل لا يعرف الحدود ولا يصطبغ بهوية قومية إلا أنه يختلف من حيث الوعي به من مجتمع إلى آخر ومن فرد إلى آخر ، ويفهم من ذلك أن لثقافة الفقر مواصفات توشك أن تكون عالمية مثل ثقافة الريبة ، وفقدان الثقة والرجاء إلى غيرها في الصفات التي تدخل في دراسة هذه الثقافة . وعليه يمكن تعريف ثقافة الفقر بالتعريف الإجرائي التالي : (تلك العناصر والسمات التي يتميز بها جماعة اجتماعية نتيجة لقيم نشأة من تعاقب الإجيال وللأسرة الدور المسؤول عن هذه التنشئة وبالتالي انعكست على نمط الحياة الذي يتميز بانخفاض المستوى المعاشي والصحي والتعليمي والخدمات .

٤- التهميش Marginalization

يعرف التهميش بانه عملية حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد من حق الوصول إلى المناصب الهامة أو الحصول على المكاسب الاقتصادية أو الدينية أو السياسية في المجتمع [٢٨] . ويشير التهميش أيضا إلى حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد من الوصول إلى المواد التي يحتاجونها مثل المدارس والمستشفيات والماء والطعام وهذا يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي أو اللاعدالة في توزيع الثروة والقوة [٢٩] . كما تعرف الموسوعة العالمية التهميش بأنه تلك الأفعال الاتجاهات الهدامة التي تحدث داخل المجتمعات وتشير إلى خلل وظيفي في المجتمع ، مما يؤدي إلى استبعاد البعض من الاحتفاظ بنظام الحماية داخل المجتمع [٣٠] وهذا ما يؤكد على أن مفهوم التهميش هو نتاج واللاعدالة واللامساواة التوزيعية بين أفراد المجتمع . وعليه أصبح التهميش عبارة عن عملية دائمة في المجتمع والتهميش يؤدي إلى حرمان واستبعاد فرد أو مجموعة من الأفراد من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية ، أو يشير التهمش إلى خلل وظيفي ، أما رؤية أوسكار لويس من حيث وضع المرأة المهمشة في ظل ثقافة الفقر فقد أكد على أن النساء والأطفال من أكثر الفئات التي تعاني من التهميش والفقر من خلال ثقافة الفقر والتي تؤدي إلى زيادة أحساس المرأة بالهامشية وقد توصل أوسكار لويس إلى هذه من خلال دراسته للأسرة الفقيرة ، حيث وجد أن أغلب رؤوساء الأسر المعيشية من الإناث وذلك لهجرة الأزواج لزوجاتهم أو لأسباب أخرى وبالتالي تتحمل المرأة الحمل الأكبر في إدارة شؤون الأسرة في ظل ظروف اقتصادية خانقة كما أن القيم والأعراف والثقافة لها الأثر الكبير في تهميش المرأة حيث أن هذه القيم والأعراف تؤدي إلى إعلاء شأن الذكور في مقابل دونية المرأة ، من خلال التنشئة الاجتماعية التي تسهم في خلق حلقة مفرغة من الفقر والتهميش أي العمل على إعادة إنتاج التهميش والفقر وبالتالي يكون من الصعب الخروج من هذه الدائرة وهي الحرمان والفقر والتهميش [٣١] ، ومن خلال هذا نعرف التهميش تعريفا إجرائيا هو استبعاد فئة من الكثيرمن الخدمات والمراكز والأدوار الاجتماعية التي يقرها المجتمع نتيجة للاعدالة في العمل والأجر والخدمات واللامساواة في توزيع مصادر الثروة والسلطة في ظل القيم والعادات السائده .

المحور الثاني : الدراسات السابقة

أ- دراسات سابقة عن الجنوسة وأثرها في اللامساواة والتمييز

١- العوامل التي تشكل الأدوار الجنوسية في الأرون للدكتور يحيى العلي وآخرون ٢٠١٠[٣٢] (تناولت الدراسة الكيفية التي تؤدي إلى توفير البيانات للمهتمين بشأن المرأة ووضع البرامج والحملات التي تسعى إلى تغيير التوجهات السلبية اتجاه المرأة . وتم استخدام أدوات منهجية كمية وكيفية الهدف منها تفسير وتوضيح العوامل التي تشكل أدوار الذكور والإناث .وخلصت الدراسة إلى أن هناك استمرار للصورة النمطية التي تميز بين أدوار الذكور والإناث رغم وجود المؤشرات التي تنادي بالتغيير في مختلف المجالات .

٢- البطالة والتشغيل في العراق : تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل للدكتور عدنان ياسين ٢٠٠٨[٣٣] يتناول الموضوع أثر المتغيرات التي تعرض لها المجتمع العراقي وتداعيات تلك المتغيرات على صعيد بنية المجتمع وأثره على المرأة العراقية وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الأزمات والحروب على علاقة المرأة بسوق العمل من جهة والتحولات القسرية على الفرص المتاحة للمرأة ومعوقات إسهامها في مسيرة التنمية . تم الاعتماد على تحليل مضمون عمل المرأة في العراق وأكدت الدراسة الجنسائية لوجود أدلة واضحة على معانات المرأة من التمييز على أساس النوع ولكون النساء أكثر الفئات تهميشاً أو تعرضا للإقصاء والعنف الجنسي في أوقات الحروب والأزمات ، أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي تفضيل الأسرة العراقية عمل المرأة في الدوائر الحكومية الرسمية ونتج عن الحروب والأزمات فوضى سوق العمل ما أدى إلى زيادة الفقراء وانتشار الأعمال والمهن الهامشية وخاصة للنساء . وكذلك في ظل التمييز الجنسوي وتفضيل الذكور على الإناث فإن حظ المرأة في اشغال فرص العمال المتاحة أقل بكثير من الرجال . كما أشارت الدراسة إلى وجود الكثير من الأرامل والأيتام وغياب رب الأسرة وانتشار الفقر وتفضيل عمل الذكور على الإناث .

٣- التمييز بين الذكور والإناث في سوق العمل الحضري " ريتشارد أنكر وكاثرين هين ، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ، ٢٠٠٥ [٣٤] .

تناولت الدراسة قضية المرأة العاملة في سوق العمل الحضري في البلدان النامية وخلصت الدراسة إلى انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتتمركز الفرص المتاحة أمام المرأة في القطاع غير الرسمي وفي الأعمال ذات الأجور المنخفضة والمكانة المتدنية وتشير الدراسة إلى الكثير من العوامل الاجتماعية والتاريخية والبيولوجية والدينية التي أبعدت المرأة عن العمل واستخدمت القيود لتبرير التمييز بين الجنسين في توزيع فرص العمل وفي تحديد الأجور.

ب-دراسات سابقة عن الفقر وتأثيره

١- أبعاد الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهنّ للدكتور أمال شلاش وآخرون ١٩٩٨ [٣٥] تناولت الدراسة انتشار الفقر وتأثيره بين النساء المعيلات لأسرعن ومحاولة الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشكلة ومن أهداف هذه الدراسة هو تحديد الحجم والأهمية النسبية لفئة النساء المعيلات لأسرهن وقد توصل الباحثون إلى بعض النتائج بخصوص أبعاد الفقر وانتهى الباحثون إلى مجموعة من التوصيات والإجراءات المطلوبة لتخفيف عن عبء الفقر من خلال سياسات طويلة الأجل تستهدف النساء وأسرهن .

٢- الفقر وأثره على تنمية المرأة الريفية ، د. آمال عبد الفتاح ، ٢٠٠٨[٣٦] يتناول الموضوع الفقر وأثره على المرأة في الريف ومدى قدرة المرأة على الخروج من هوة الفقر . وتهدف الدراسة أيضا إلى دراسة الفقر عالميا ومحليا وبحث فقر المرأة وما ينتج عنه من مشكلات وبخاصة لدى المرأة الريفية وقد خلصت الدراسة إلى أن الفقر يعمل على استدامة الأوضاع السيئة والمتدنية للمرأة وخاصة بالنسبة للأجيال المستقبلية (الأبناء) .

٣- النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياة في مصر ، عزة أحمد صيام ،٢٠٠٢ [٣٧] يتناول الموضوع تدني فرص الحياة أمام النساء الفقيرات وما يفرضه هذا التناول من معايير ومؤشرات اجتماعية متنوعة كذلك التعرف على الأوضاع الاجتماعية المتصلة بالنساء الفقيرات من حيث العمل والنشاط المهني والحالة التعليمية والأوضاع الصحية وتتبع أحوال النساء الفقيرات فيما يتعلق بمظاهر الفقر (الدخل-التعليم-العمل-الصحة) واستخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي أن الأسباب الاقتصادية في مقدمة الأسباب التي تعوق

النساء الفقيرات عن مواصلة تعليمها وتدني أهم فرص الحياة التي تحتاجها المرأة بصفة عامة هي الرعاية الاجتماعية

المحور الثالث :الجنوسة والفقر .

أولاً : نشأة الجنوسة – التطور التاريخي للجنوسة .

يعتبر مفهوم الجنوسة أو النوع الاجتماعي من المفاهيم الحديثة نسبيا ، حيث ظهر عام ١٩٧٥ ، وقد تم ترسيخ هذا المفهوم الحديث عام (١٩٧٦-١٩٨٥) ومن خلال المؤتمر الدولي للمرأة في العام المذكور أعلاه ، وقد عرف مفهوم الجنوسة أو الجندر ، بعدة تعاريف وقد أحدث هذا المفهوم جدلا واسعا وصعوبة في الترجمة من حيث الملائمة أو عدم الملائمة مع الحركات النسوية من جهة والحركات الراديكالية من جهة أخرى وسوف نتناول في هذا المحور تطور مفهوم الجنوسة عند علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وظهور الحركات النسوية .

أ- آراء علماء الاجتماع والانثروبولوجيا .

أوكست كونت :

يرى لونت أن الطبيعة هي التي أوجدت جنس الأنثى وذلك لاعتبارات جنسوية والحفاظ على ديمومة النسل وبالتالي انعكس هذا الرأي على الوضع الاجتماعي للمرأة وأصبحت المرأة ضمن هذا المفهوم في المرتبة الدنية وتابعة للرجال

ضمن الحسابات الفيزيقية التي ترسخ ضعفهن ودونيتهن مقابل الرجال ولا سيما من الناحية العضلية لذلك منحن رقة المشاعر والعواطف من الطبيعة [٣٨] .

تالكوت بارسونز :

هو من رواد النظرية الوظيفية وأكد على أهمية الأدوار بالنسبة للرجال والنساء حيث أن الدور الأدائي هو للرجل أما الدور التعبيري الاجتماعي يجب أن يكون للمرأة عن حد تعبيره باعتبار أن الدور التعبيري يمثل أو يمتاز بالعاطفة [٣٩] . باعتبار أن هذه الأدوار العاطفية التي تميز بها المرأة في نظر بارسزنز لها دلالات على الاستقرار والاطمئنان للرجل [٤٠] ، وكذلك أكد على اللامساواة الجنوسية واستمرارها يسبب عدم تناسق العلاقات بين الجنسين مع البيئة الوظيفية ، وأن تقسيم العمل يؤدي إلى استقرار المجتمع والأسرة بناءا على الأدوار التعبيرية للمرأة والتي تدعم الدور الأدائي للرجل [٤١] .

كارل ماركس :

اتهم كارل ماركس النظام الرأسمالي في تهميش المرأة وظلمها واعتبارها أدوات من أدوات الإنتاج بينما اعتبر النظام الاشتراكي المرأة إنسانة حرة لها حقوق مساوية للرجل وليست أداة اقتصادية كما يدعي النظام الرأسمالي ، وأكد ماركس على أن تقسيم العمل في العائلة يقوم على أساس الملكية الخاصة وعدم العدالة ، وأن تهميشها واضطهادها يعود إلى العامل الاقتصادي الذي يعمل على بلورة أو تشكيل الأنساق السياسية والاجتماعية ، ووضع المرأة في هذه الأنساق يمكن الطبقة المتسلطة من استغلالها للصالح الرجل [٤٢] .

ويرى أن النظام الرأسمالي والمجتمع يقوم على استعباد وتهميش المرأة في مجالات العمل والمشاركة في الحياة العامة من خلال استغلال المرأة في الأعمال الإضافية وبالتالي ويؤثر على دورها التقليدي مما ينعكس على مجالات العمل للمرأة من خلال تشجيع العداء الجنسي والإقصاء والتهميش التي تقوم بها تلك الأنظمة مما تجعل الحياة أكثر صعوبة على النساء في مكان العمل ، وإن المرأة لا يمكن أن تحصل على حقوقها إلا من خلال الثورة الشيوعية والتي تحررها من هيمنة الرجل ويصبح العمل المنزلي مسؤولية اجتماعية جماعية وبالتالي تحصل المرأة على حقوقها ومكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية [٤٣] .

أوسكار لويس :

هو عالم أنثرلوجي قام بدراسة خمس عائلات من مكسيكو تنتمي إلى الطبقة السفلى أو الفقيرة ، وتوصل إلى أن النساء والأطفال من أكثر الفئات معاناة ، ووجد أن القيم والأعراف الثقافية السائدة بين الأسرة الفقيرة والمهمشة عملت على إعلاء شأن الذكر مقابل دونية المرأة ، وهذه القيم يتوارثها كل جيل من خلال التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة (٤٤) ، وإن السبب الرئيسي وراء تهمش المرأة وتبعيتها إلى ثقافة الفقر مما يولد إحساسا بالهامشية والتبعية من قبل المرأة . وهامشية المرأة وفقرها له علاقة وثيقة بانعدام الفرص الاقتصادية ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ولا سيما بين النساء الفقيرات (٤٥) .

من خلال هذا الاستعراض لآراء بعض رواد الاجتماع والانثروبولوجيا كأمثله نلاحظ أن هناك تفاوت وعدم المساواة وهذا يؤدي إلى صراع بين الرجال والنساء وبالتالي يخلق انطباعا على هيمنة جنس على آخر لم تكن واضحة بصورة التي

تشاهده اليوم . ورغم هذا التصور إلا أن هناك ربات بيوت من النساء ، وحاكمات ، وملكات ، ومحاربات وهذا لا يعني هيمنة من قبل المرأة ، وفي المقابل يوجد ملوك وقادة عظماء ويوجد أيضا عبيد ومستضعفين مهمشين لهم دور في إنجازات حضارية عبر التاريخ بنية على سواعدهم وعلى العموم فإن هذه الآراء هي مجرد مقارنه مع الأوضاع الاجتماعية الراهنة والتي أظهرت التسلط الذكوري ولا سيما بعد التطور الحاصل في الجوانب العلمية والتكنولوجية والتي أسهمت في النهوض بواقع المرأة في مجالات الحياة الكثيرة وإلا أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية أدت إلى إجهاض طموحات وتطلعات المرأة في مجالات .

ب- الحركات النسوية والجنوسه

ليس الذكر هو الإنسان ، وليست المرأة جنساً آخر ، وليس هناك من نوع أدنى من الاخر ، أنما الذكورة والأنوثة هما الجانبان الجوهريان للوجود البشري ، وكل من الذكور والأنوثة الخصائص والسمات والأدوار المختلفة تتكامل جميعها في سائر الحضارة الإنسانية (٤٦) .

ظهر الفكر النسوي في بداية أمره كفكرة تهدف إلى تحرير المرأة من كافة القيود التي فرضتها عليها الطبيعة البيولوجية واستغلها الفكر الأبوي الذكوري لقهرها في المجتمع . ثم أخذ هذا الوعي بالتطور بعد إدراك النساء لأهمية أدوارهن ومدى خطورة القيود والاضطهاد والتراث النظري الذكوري إلي تجاهل وجود المرأة في المجتمع في شتى المجالات سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية ما أدى إلى تهميشهن وإفقارهن . وتعود كلمة النسوية Feminism إلى أصلها الفرنسي Feminisme الذي استخدمه شارل فوربيه واستخدمت الكلمة لأول مرة في إنكلترا عام ١٨٩٠ للإشارة إلى دعم مطالب النساء بحقوقهن السياسية والاقتصادية والقانونية وبالمساواة مع الرجل وتعود بداية الحركات النسوية في الفكر الغربي إلى القرن التاسع عشر ، وكان الفصل في ذلك إلى كريستين دي بيزان في كتابها " مدينة السيدات " في بداية القرن الخامس عشر ففي كتابها ذلك دافعت عن الإهانات التي توجه للنساء وعن سلوكهن كما أكدت على انه لا التسلط ولاالضعف يكمن في جسم الإنسان وإنما كمال التصرف والسلوك هوالذي يكمن في جسم الانسان ذكراً ام انثى (٤٧) وهذا وقد خاضت الحركات النسوية في الفترة (١٥٥٠ – ١٧٠٠) معاركها في ساحات الثقافة والاجتماعية من أجل حقوق المرأة في التصويت والمشاركة ورفع شأن المرأة في المجتمع وعدم النظر لها بالدونية وكان لذلك الدور الكبير في ظهور هذه الحركات النسوية والمناداة بحقوق المرأة في المجالات كافة (٤٨) وقد تطورت هذه الحركات النسوية ضمن موجات متتالية وذلك لعدم التوحد سواء في الفكر أو الايدويولجية أو بالأسلوب أو الطرق التي يمكن أن تستخدم للوصول إلى الهدف المنشود ، هذا الاختلاف يسير باتجاهين حيث يرتبط الاتجاه الأول بحق المرأة القائم على التشابه بين الرجل والمرأة ويجب أن تعطى لها الحقوق والاتجاه الثاني الذي يؤكد على الاختلاف بين الرجل والمرأة وبالتالي لا بد من إعطائهن حقوقهن لتمثيل أنفسهن .

ورغم التشابه والاختلاف إلا أن الحركات النسوية تطالب بالحقوق والموارد وهذا ما يمكن أن نشير إليه من خلال الموجات المتعاقبة حيث كانت بداية الموجة الأولى من خلال المطالب بالحقوق الكاملة والعامة للمرأة والتي يتمتع بها الرجال وللقد حاولت ماري ولستونكرافت أن تجعل النساء مبدعات ولديهن المواطنة

الحرة وبذلك يصبحن زوجات وأمهات مبدعات إذا لم يتجاهل الرجال المسؤولية بكونهم آباء وأزواج وكذلك وافقت ولستونكرافت عن حق المرأة في التعليم أسوة بالرجل [٤٩] أما جون ستيوارت ميل أن مد التعليم إلى النساء وفتح مجال العمل أمامهن ، وتحريرهن من عبودية الخدمة المنزلية الإجبارية وأن تحرير النساء وتعلمهن وعملهن في وظائف يؤدي إلى استثارة التنافس النسائي ، وصحبة شريك متعلم مما يؤدي إلى تطور عقلي أعظم عند الرجال [٥٠] وقد امتدت آثار الحركات النسوية إلى الشرق من خلال بعض الرواد والرائدات أمثال محمد عبده ، الطهطاوي وقاسم أمين ومرخص فهمي ونبوية موسى إلى آخره من المهنيين والرواد . فقد أكد الطهطاوي على ضرورة تعلم البنات مما ينعكس على المشاركة مع الرجال سواء في الكلام والرأي أما قاسم أمين في كتابه المرأة الجديدة ١٩٠٠ يؤكد أن الشريعة الإسلامية قررت للمرأة كفاءة ذاتية سواء في تدبير شؤونها والتصرف بها وتعليمها وتهذيبها [٥١] .

وهكذا كانت الغاية النهائية للحركات النسوية في موجة الأولى وهي نيل المرأة بعض من الحقوق العامة التي يتمتع بها الرجل ، لذلك دأبت على تأكيد المساواة بين الجنسين ، أن الفوارق النوعية للمرأة هامشية لا تجعلها أقل ، ولا تحول دون تلقيها العلم وممارستها العمل والحياة السياسية والتصرف في أموالها مثل الرجل . أي عملت على الاقتراب بالمرأة من النموذج الذكوري السائد كنموذج حضاري للإنسان ، وسارت في مسار التحجيم والطمس للخصائص الأنثوية المميزة وكان هذا هو السبيل الأوحد لفك أسار المرأة [٥٢] .

أما ما شهدته الموجة الثانية فكان مستلهما من كتاب الفيلسوفة اليهودية سيمون دي بوفرار(الجنس الثاني ١٩٤٩)وإعلانه أن المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة وهذا يشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه القيم والعادات في صياغة وضع الأنثى داخل المجتمع [٥٣] . وكذلك شهدت الموجة الثانية في الستينات في بريطانيا ظهور جماعات تدعو للمساواة في الحقوق ولكنها ارتبطت بالنضال العمالي الصناعي والمطالبة بمساواتهن في الأجر مع الرجال حيث انعقد أول مؤتمر وطني لتحرير المرأة عام ١٩٧٠ في كلية راسكن بأكسفورد وخرج هذا المؤتمر بمجموعة من المطالب والتي تدعو إلى المساواة في الأجور وفي التعليم والفرص وإنشاء حضانات والحرية في استخدام وسائل الحمل والإجهاض [٥٤] وبذلك كانت الحركة النسوية الثانية حركة سياسية واعية تسعى إلى تواجد النساء من خلال الإحساس بالقمع المشترك والذي يتبدى على المستوى الشخصي والذاتي إلى جانب المستوى الاجتماعي وأيضا وقد اتسمت هذه الموجة بالبحث عن الموجه النظري إضافة إلى النضال الحركي [٥٥] .

أما الموجة الثالثة فقد تأسست في أمريكا على يد بيكا ووكر ابنة الروائية أليس ووكر ، وكان من وأوليات الموجة الثالثة ، أن الاختلاف بين الموجة الثالثة والثانية هو أن النسويات في الموجة الثالثة لا يجدن بأسا من التناقض وذلك بحكم التنافس النسوي واصبحت التعددية من المسلمات التي اعتدن عليها ، ربما تستطيع الموجة الثالثة الاحتفاء بالتيارات النسوية السابقة ونقدها في آن واحد ، ويفضل التغير الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي التي يتسم بها العصر الحديث فقد وجدت المرأة أمامها فرص لم تكن موجودة في الموجة الأولى والثانية ، ومهما كانت مسارات هذا الموجة فمن الضروري أن تواصل المرأة النضال من أجل قضيتها خلال الألفية الجديدة [٥٦] . ومن خلال ذلك لا بد من تحديد بعض السمات والخصائص العامة للحركات النسوية من خلال تقسيم بعض المهتمين بالحركات النسوية إلى (ليبرالية – راديكالية) .

فالحركة الليبرالية يمكن أن تطلق على أية حركة نسوية تسعى إلى تحسين وضع المرأة من الناحية القانونية والتعليمية والصحية والسياسية بعيدا عن التطرق أو التزمت ضد الرجال ، وأن أنصار ونصيرات هذه الحركة يدعون إلى إيجاد الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات القانونية والوسائل الديمقراطية وضمن سلسلة متدرجة من الإجراءات [٥٧] أما الحركة الراديكالية المتطرفة فقد انطبقت من اعتقاد بأن الرجال هم المسبب الأساسي في تهميش واستقلال المرأة وهم

المنتفضون من هذا الاستقلال وأن العنف الذي يمارسه الذكور على النساء هو عنوان التفوق ألذكوري ولهذا فإن المرأة لا تعامل على قدم المساواة ويعود ذلك حسب اعتقاد النساء الراديكاليات وهو انها امرأة [٥٨]

.

أما فيما يخص الانطباعات والتصورات الاجتماعية للذكورة والأنوثة في المجتمع العربي فقد تفاوتت بين مؤيد ومعارض وذلك لأن الحركات النسوية الغربية وتحليل المهنيين هو تحليل شوه من أجل إقامة سيادة غربية وليس تخليص المرأة العربية من التهميش واللامساواة الجنوسية . وعليه فإن المحافظة على التقاليد والقيم العربية تقع على عاتق المرأة لأنها الركيزة الأساسية للأسرة وبالتالي تستطيع أن تعتني بنفسها بمساندة الرجل وليس الاعتماد عليه [٥٩] وهذا ما يتطابق مع آراء بارسونز حول الدور التعبيري للمرأة مما يؤدي إلى تماسك العائلة [٦٠] ومن خلال هذا سوف نشير إلى بعض آراء المصريات في الحركات النسوية فقد أنشأت النساء المصريات منظمة نسائية سميت (الاتحاد النسائي المصري) ، كما أشارت نوال السعداوي في كتابها (المرأة والجنس) و (الأنثى هي الأصل) و (الرجل والجنس) إلى الظلم الذي يمارسه المجتمع على المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية وما يعكسه من اضطهاد وقهر وتهميش وبالتالي ينعكس هذا على الوضع الاجتماعي والحرمان الاجتماعي وكذلك الباحثة المغربية فاطمة المرنيسي التي أشارة في العديد من مؤلفاتها إلى الظلم الذي تتعرض له المرأة [٦١] . أما فيما يتعلق بالحركة النسوية في العراق فقد بدأت مع تأسيس الدولة العراقية رغم وجود بعض الدراسات والتقارير والتي تشير إلى صعوبة ظهور أي حركة اجتماعية نسائية وذلك بسبب الكثير من المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع العراقي . ولكن في الواقع أن هناك الكثير من الأدوار البارزة وفي كافة المستويات . حيث تم تأسيس أول جمعية نسائية في العراق عام ١٩٢٣ [٦٢] وما يطلق عليه تسمية نهضة النساء ، وكذلك المظاهرات التي عبرت فيها المرأة عن دورها الوطني عام ١٩٢٠ وكذلك قانون العمل رقم ٧٢ لعام ١٩٣٦ والذي ساوى بين الرجل والمرأة في العمل والامتيازات الأخرى ، ثم تأسيس إتحاد النساء العراقيات عام ١٩٤٥ وجمعية الأخت المسلمة ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية ١٩٥٢ ، [٦٣] ومن ثم توالت القوانين والتشريعات بحق المرأة ومنها قوانين العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي ، وازدادت المشاركة من قبل المرأة في التعليم ، وكذلك منح المرأة حق التصويت والترشيح للانتخابات النيابية وكذلك انضمام العراق عام ١٩٨٦ إلى اتفاقية (سيداو) للقضاء على التمييز بكل أشكاله ضد المرأة برغم التحفظ على بعض البنود في هذه الاتفاقية [٦٤] .

ومن خلال هذا يتضح لنا أن لتاريخ الحركات النسائية العراقية علاقة بدور ومكانة المرأة العراقية من خلال الدفاع عن تلك الأدوار والمكانة التي تميزت بها المرأة ، من خلال إبراز الآثار السلبية العديدة التي طالت المرأة عبر الزمن ومن خلال العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي أدت إلى انخفاض هذه المكانة قياساً مع شريكها الرجل رغم المشاركة الفعالة في الكثير من القضايا التي تعرض لها البلد من حروب وحصار وأزمات فقد كانت المرأة هي المعين والساند وبالتالي فإن الحصول على المكانة والمساواة هي ليست بالشعارات والحركات النسوية وإنما عبر الأدوار والحقائق التي تميز هذه المرأة العراقية ووطنيتها .

ثانيا : العوامل الجنوسيه المؤديه الى انتشار ظاهره الفقر النسوي

١- النظام الرأسمالي :

يعد النظام من العوامل التي أسهمت بشكل أو بآخر بالفقر وذلك لتبني هذه الأنظمة الرأسمالية اقتصاد رأسمالي بعيد كل البعد عن مفاهيم العدالة والمساواة الاجتماعية والتي تقود إلى مأزق التهميش أو اللامساواة وبالتالي تعزز الكثير من المشاكل الاجتماعية ومنها ظاهرة الفقر . باعتبار أن النظام الرأسمالي يهدف الربح وهذا يتطلب رفع الإنتاج وقلة التكاليف وبالتالي هذه المفاهيم الربحية والإنتاجية أسهمت في اللامساواة بأعتبار ان إنتاجية الرجل أكثر من إنتاجية النساء ولاسيما المتزوجات اللواتي يحتاجن إلى فترة

الوضع والرضاعة وغيرها مما عزز من قوة اللامساواة والتهميش ، وكذلك المتغيرات التي حصلت سواء في الاقتصاد أو في الإعلام وخاصة في الدولة العربية مما أدى زيادة حدة الفقر والبطالة وتدني المستوى التعليمي وبالتالي ينعكس هذا على فئة النساء اللواتي هن أكثر عرضة لذلك ، وقد أظهرت الفترة المحددة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ حالة مفزعة من حيث نسبة النساء العاطلات الأردن ٣٩.٦% ، وعمان ٣٦% ومصر ٢٥.١% [٦٥] ، وهذا دليل على التوجه إلى الاقتصاد الربحي وبالتالي البحث عن قوة إنتاجية بأقل التكاليف وتكون الضحية هي المرأة أما في المجتمع العراقي على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي إلا أن زيادة الأسعار بالنسبة للخدمات المقدمة وبالتالي لم يكن فائدة من هذه الزيادة مما أدى إلى ظهور أعباء إضافية على الأسر الفقيرة وخاصة في المجال التعليمي والصحي وهذا يقودنا إلى عدم المساواة بين الجنسين ولاسيما في التعليم الخدمات الاخرى وخاصة لدى الاسر الفقيره ومن خلال ذلك نلاحظ الرابطة القوية بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين .

٢- العولمة :

في ظل المشاكل الاقتصادية بدأت العولمة في الانطلاق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠ ومنذ ذلك التاريخ أعلن الغرب الرأسمالي الليبرالي (الولايات المتحدة الأمريكية) تفرده بالزعامة على العالم تحت ما يسمى العولمة أو النظام العالمي الجديد ، والذي يعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات التكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، وانحسار وظائف الدولة بشكل كبير وأن الاعب الأساسي في ذلك هي الشركات المتعددة الجنسيات [٦٦] وهذا يبين أن الدولة التي تدعم وتنظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حياة غالبية المواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة ، قد فقدت مواردها تاركة بذلك مكانها لسيطرة قوى السوق . وأن ضعف الدولة أصبح واضحا في مجتمعنا العراقي أيضا وخاصة في ضعف تطبيق قانون التعليم الإلزامي وعدم القدرة على توفير البديل للأدوار المرأة التقليدية إضافة إلى تبني سياسات النظام الرأسمالي وانتشار البطالة والفقر وضعف توفير فرص العمال بصورة عامة الخريجين خاصة . ونتيجة لهذا فإن المرأة هي المتأثر الأول وذلك للاعتماد على الدولة في توفير الخدمات التعليمية والصحية أو المهنية وافتقادها لرأس المال الاقتصادي واعتمادها على دخل الرجل ونتيجة لهذا تزايد تأثر المرأة بتلك السياسات والتي وجدت البيئة الثقافية الخصبة والتي دعمت فكرة التميز واللامساواة وبالتالي أسهمت في استعباد المرأة وتهميشها في كافة المجالات وعدم إتاحة الفرص لها وهذا ما انعكس على انتشار الفقر والحرمان الاجتماعي .

٣- الدولة :

يجب على الدولة أن تعمل في جميع الظروف على تسوية الأرضية للرجال والنساء ، وهذا يعني في الإطار التنظيمي حماية الحقوق الأساسية للجميع والعمال على إزالة عناصر التميز المتغلغلة في القوانين المدنية ووظائف الحكومة وبني

السوق وفرص ما تسنه من قوانين وأنظمة وخاصة القوانين والتشريعات التي تدعو إلى المساواة الجنوسية في العمل ، والتأكيد على مستوى التطبيق لا على التشريع فقط [٦٧] ولكن في الحقيقة لا حظنا فشل الحكومة في حماية النساء من العنف وخاصة العنف الوظيفي ، وهذا يعني أن الدولة أيضا تلعب دورا مهما في إشاعة ثقافة اللامساواة الجنوسية من خلال تدعيمها للقيم الثقافية الذكورية وبالتالي انعكس ذلك على المرأة نفسها ما أدى إلى تدني الوضع الاقتصادي والذي ينعكس على الجوانب الاجتماعية ومن ثم تسهم الدولة هي الأخرى في تعزيز ثقافة الفقر من خلال ما تمارسه من أعمال تؤدي إلى التهميش والفقر للكثير من شرائح المجتمع والتي اعتبر المرأة نصف هذا المجتمع .

٤- المرأة نفسها :

حيث أسهمت المرأة نفسها في اللامساواة والتهميش من خلال الكثير من الاعتقادات السائدة بأن الرجل هو الأقوى وهو الأكثر تحملا فهو صاحب الكلمة هو الذي يتدبر الأمور وبالتالي أصبحت المرأة هو مساهمة في نفسها في جميع مجالات الحياة العملية بل حتى الأعمال البسيطة التي كانت من المهن التي تتربع على عرشها النساء مثل الأعمال المكتبية ، سكرتاريا ... إلى آخره من الأعمال والتي ألصقت بالمرأة

على أساس طبيعتها البيولوجية وأحاسيسها ومشاعرها فقد بدء الرجل ينافسها في هذه الأعمال ولاسيما بعد انتشار البطالة ، والفقر ، والفساد . ومن خلال ذلك يتضح لنا أن التنافس على الأعمال في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية قد أسهم في انتشار الفقر أو بالتالي يمكن أن تتول تأنيث الفقر لأنه الخاسر الأكبر في ظل هذا المركب الذي تتلاطم به الأمواج هو المرأة وما تشعر به من معاناة وحرمان وبالتالي ينعكس على الكثير من الأسرة المهمشة والتي أصبحت تحت وطأة الفقر والحرمان .

٥- الثقافة الذكورية :

أسهمت الثقافة الذكورية في اللامساواة النسوية حيث تضع الثقافة النساء في موقع المعولات من قبل الرجال . مما يترتب للرجال الأولوية من الحصول على العمل والتمتع بفوائده ويهمل هذا التوجه دور النساء في المساهمة في دخل الأسرة وفي عالمنا أصبح يتعاظم في كل المجتمعات ومنها العربية خاصة . وأن المرأة تبدي درجة من التفاني في رعاية الأسرة وحمايتها [٦٨] والنظام الأبوي يقسم المجتمع إلى مجموعتين أحدهما تملك السلطة وهي فئة الذكور والأخرى لا تملك إلا الخضوع والطاعة وهي الإناث وبالتالي يكون الخضوع والطاعة للفئة الأولى المسيطرة التي تؤمن بتفوق الذكور ودونية الإناث حيث النساء غير جديرات بالسلطه [٦٩] وبهذا يتم تقسيم العمل والأدوار على أساس النوع وبذلك يصبح الهيمنة للرجال على النساء وبذلك تستند ثقافة الأبوية في مضمونها على علاقات القوة التي تقوم على التميز بين مجموعة الرجال والنساء ونتيجة لذلك أهدرت حقوق المرأة وأصبحت تقبل مركزها في المجتمع الأبوي ومن خلال ذلك يمكن القول أن الثقافة الذكورية لا تعترف بدور الفتاة وقدرتها على المشاركة وبالتالي أسهمت هذه الثقافة في إنتاج التهميش الاجتماعي والفقر والحرمان .

٦- الجانب البيولوجي :

يعتبر العامل البيولوجي من العوامل التي أسهمت في اللامساواة حيث أرجع الكثير من العلماء عوامل اللامساواة إلى الاختلافات البيولوجية ولاسيما وأن تكوين المرأه الجسماني والذهبي يختلف بصورة كبيرة عن الرجل وإمكانيتها أقل من إمكانيات الرجل [٧٠] في الصورة النمطية للبنات توضح بأنهن أقل اهتماماً ببعض المواضيع كالرياضيات والعلوم أو أقل كفاءة فيها وهذا يؤدي إلى عدم وصولهن إلى بعض الوظائف ذات أجور أفضل وأسواق عمل قادرة على إتاحة فرص عمل أفضل . وعلى هذا فإن المرأة خلقت بيولوجيا بقدرات وطاقات محددة ولهذا السبب فهي كائن ضعيف الإدراك ومقدراتها محدودة بالنسبة لأداء بعض الأعمال التي تتطلب جهدا معينا ولا يزال الاعتقاد السائد أن الرجل هو الأقوى والمرأة هي الأضعف جسمانيا أو كما توصف بالجنس اللطيف أو الرقيق وبالرغم من التقدم العلمي الذي أصبح يمثل سلاحا ذو حدين حيث أسهم في مساعدة المرأة من جانب من خلال التخلي عن الأفكار التقليدية التي ربطت بين العمل والقوة الجسدية والتي كانت من مصلحة الرجل ومن جانب آخر أسهمت في انتشار البطالة والفقر في كلا الجنسين وخاصة النساء وبالتالي البطالة حيث أسهمت البطالة إلى فقر النساء أو إفقارهن وبالتالي انعكس على مقدرة المرأة في الحصول على التعليم أو إرسال أولادهن (ذكور – إناث) إلى المدارس ولاسيما المعيلات في مجتمعنا العراقي . وهذا ما يولد حالة من اللامساواة على المستوى المادي والعلمي ويساهم في تدني مستوى المرأة أو دونيتها فيما لو قيست بالرجل . وبرغم من تعدد العوامل التي أسهمت باللامساواة الجنوسية وبالتالي أدت إلى الفقر والحرمان سواء في التعليم والصحة والأجور وازدياد الفقر والعوز المادي من جانب آخر . هذا الوضع أدى إلى وقوع الكثير من المشكلات لاجتماعية التي رافقت العوامل التي أدت إلى الفقر سواء التسرب المدرسي أو الانحراف والجريمة وانتشار الأمراض وهي من المعوقات الأساسية للتنمية للمجتمعات في جميع نواحي الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

ثالثاً :أنماط التمييز الجنسوي:

لقد بذلت المحاولات الكثيرة من قبل الدول العالمية المتقدمة وكذلك بدرجة أقل الدول العربية من أجل القضاء على اللامساواة الجنوسية وإعادة إدراج المرأة في مسيرة التنمية من خلال المساواة وعدم التمييز والتهميش ولاسيما منذ بدأ الاهتمام بقضايا المرأة والتنمية عالميا . وبعد أن عملت الأمم المتحدة جاهدة لرفع نسبة مشاركة المرأة بصورة فعلية في المجتمع ، من خلال إصدار الكثير من المعاهدات والمواثيق لأعضائها من الدول للنهوض بمكانة المرأة ومساواتها مع الرجل في جميع الميادين . والنهوض بمكانتها الاجتماعية والحصول على كافة الحقوق والموارد والامتيازات ولاسيما التعليم ، والصحة ، والعمل والمشاركة الفعالة .

أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ كسنة عالمية للمرأة كما تقدمت مصر وتونس بمشروع قرار يدعو إلى تحقيق عقدا كاملا تسلط فيه الأضواء على قضايا المساواة الجنوسية . ورغم ذلك إلا أن هناك عقبات كثيرة ما زالت تقف أمام تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ولاسيما في المجتمعات العربية والنامية برغم من اعتراف الدول العربية ومنها العراق بالكثير من حقوق المرأة وخاصة بعد توقيع اتفاقية وتنص على القضاء على التميز ضد المرأة لأن الموروث الثقافي والقيم والعادات والتقاليد تقف حجر عثرة أمام تحقيق المساواة أو تنفيذ بنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة . فقد أسهمت الموروثات الثقافية في هذا التميز من خلال إضعاف المرأة وتقوية الرجل وهذا أحدث فجوة جنسوية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مما أدى إلى إضعاف مشاركة المرأة ومساهمتها . وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى أنماط التميز الجنسوي في التعليم – العمل – الصحة ومن خلال الإشارة إلى بعض الإحصاءات التي تؤكد هذا التميز أو عدم المساواة الجنسوية

١ - التعليم

يعد التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ، وإن الشعوب لا ترقى إلا بالعلم ، وقد جاء في الفقرة ٩٦ من منهاج يجين أن التعليم وحق من حقوق الإنسان وأداة لتحقيق المساواة والتنمية والسلام ويفيد التعليم القائم على المساواة وليس التمييز بين الفتى والفتاة إلى بناء علاقات أكثر متساوية بين الجل والمرأة وعدم أمية لامرأة مفتاح أساسي لتحسين الصحة والغذاء والتعليم في الأسرة ولتمكين المرأة من المشاركة في صنع قرارات المجتمع [٧١] وبالرغم من وجود فقرات نوعية تحققت فيما يتعلق بالتعليم بصورة عامة وتعليم المرأة بصورة خاصة إلا أن هناك عقبات حالت دون التحاق أعداد كبيرة من الإناث بالمدارس وأصبح التفاوت الجنوسي واضحاً بين الذكور والإناث في المؤسسات التعليمية وهذا جاء نتيجة طبيعية للثقافة الذكورية المختلفة والفقر الذي أصاب الكثير من العوائل ولاسيما بعد الأزمات المالية والتحولات المجتمعية الأخيرة والفقر وما صاحبه من انعكاسات على الناحية التعليمية . فالرجال مازالوا يستحوذون على هيئات التدريس الأكاديمية في جميع المجتمعات فهناك ١٢٠ أستاذ جامعي /بروفيسور في جميع الجامعات البريطانية والكليات البريطانية وذلك يمثل ٤% من مجموع العاملين في قطاع التدريس الجامعي ن وأن النساء في المناصب الأكاديمية يتقاضن دخلا من نظرائهن الرجال بما يتراوح بين ٢٠٠٠ – ٤٠٠٠ باوند سنويا [٧٢] كما أن للأمية بعد جنوسيا ولاسيما في مجتمعات العالم الأفقر حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث أكثر من نصفي النسبة بين الذكور ، فهناك ٩٠ مليون من الإناث من أصل ١٥٠ مليون من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ – ١١ ممن لا يذهبون إلى المدارس . هذه النسبة المرتفعة من الأمية بين الإناث لها ارتباط وثيقاً بالفقر في ظل الظروف الاقتصادية والثقافية التقليدية على سبيل المثال فإن العوائل الريفية لا ترسل الإناث إلى المدارس لاعتبارات اجتماعية تقليدية . وهناك عوائل حضرية أجبرتها الظروف الاقتصادية إلى إرسال دون الإناث وبالتالي أسهمت العوامل الاقتصادية في التمييز الجنوسي . أما في البلدان العربية فما زالت الأمية تتفاوت بصورة كبيرة بين السكان مما يجسد بوضوح عدم المساواة في الفرص التنموية داخل المجتمع نفسه وتبعا لإحصاء ١٩٨٦ وصلت نسبة الأمية بين الإناث البالغات إلى ٦٢% مقارنة بنسبة ٣٨% للذكور حيث قفزت النسبة بين نساء الريف إلى ٧٦% مقابل ٤٥% لنساء المدن [٧٣] أما في مصر تشير البيانات إلى ارتفاع الأمية بين الإناث في الريف عن الحضر لتصل إلى ٦٣% مقابل ٣٦% للذكور في الريف و٣٤% مقابل ٢٠% للذكور في الحضر وكذلك في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي وبنسب متفاوتة بين ٩٤% إلى ٩٦% و٧٣% إلى ٧٢% و١٧% إلى ١٠٠%

للذكور [٧٤] كما تشير الإحصاءات أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة العربية البالغة في عام ٢٠٠٣ كان يميل إلى الرجل وبنسبة ٧٣% . أما في العراق فقد بلغت النسبة ٢٤.٤% للنساء مقابل ٥٥.٩% للذكور [٧٥] . أما إذا أردنا أن نشير إلى التفاوت الجنوسي في مجتمعنا العراقي وخاصة في التعليم فأننا نرى ذلك بشكل واضح ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما أفرزته على هذه الجوانب الحياتية ولولا هذه الظروف لكان العراق متقدماً على الكثير من الدول في العدالة الجنوسية وفي جميع المجالات . وهذا ما تؤكده الدراسة الميدانية (imrRA) في العراق من حيث مؤشرات التعليم [٧٦] انخفاض نسبة الإناث في التعليم الابتدائي إذ بلغت النسبة ٩٤.٠% بينما بلغت نسبة الذكور ١.٩٠% أما التعليم المتوسط فقد بلغت النسبة ٥٥% مقابل ٧٣% للذكور وبلغت نسبة التحاق الإناث في التعليم الإعدادي ٣٢% مقابل ٤٠.٥٠% للذكور كما أشارت نتائج المسح الميداني إلى تراجع نسبة تسجيل النساء في الجامعات العراقية حيث بلغت ٨% للإناث مقابل ١٤% للذكور أما الأمية فقد بلغت بين النساء والرجال بين ٣٤% للنساء مقابل ١٦للرجال . ومن خلال هذا نلاحظ أن رأس المال البشري والذي يمثل أحد عوامل التنمية الاقتصادية وأن التعليم هو الرافد الأهم لرأس المال البشري وبالتالي تعزز صورة اللامساواة والتفاوت مما يؤدي إلى التهميش والفقر . ومن هنا تتضح العلاقة بين الفقر واللامساواة باعتبارهما متغيرين أحدهما نتيجة للآخر حيث يؤدي الفقر إلى اللامساواة وتؤدي اللامساواة إلى الفقر وهذا يتضح من خلال التميز داخل الأسرة الواحد بين الذكور والإناث حيث تميل الأسرة إلى إرسال الذكور إلى المدارس وإبقاء الإناث في البيت . وهذا ما توضح من خلال الإحصاءات والأرقام التي أثبتت التميز الجنوسي في التعليم بين الذكور والإناث ويعود هذا إلى تأثير ثقافة الفقر في حرمان المرأة من الوصول إلى فرص التعليم التي كانت من الممكن أن تساعد في الخروج من دائرة التهميش والفقر حيث ينظر (بورديو) إلى لتعليم باعتباره أحد أشكال رأس المال التي تسهم في تزويد الفرد بالمعارف والمهارات التي تجعله قادر على المشاركة في شتى المجالات الحياتية .

٢ـ الصحة

نتناول في هذا الجانب تأثير الفقر وثقافته على الصحة وانعكاس ذلك على التميز الجنوسي . رغم الكثير من التشريعات سواء المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الحق في التمتع بالصحة والرعاية الصحية [٧٧] كما أقرت جميع مؤتمرات الدولة المنعقدة في التسعينيات أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان ، وتم التأكيد في مؤتمر بكين على أن هناك تفاعل بين الصحة ومستوى حياة المرأة كسبب ونتيجة في نفس الوقت . وكشف مؤتمر بكين أيضا أن هناك متغيرات لها صلة بتأثير على صحة المرأة ومنها عدم المساواة في استخدام الخدمات الصحية أو الحصول على المعلومات الصحية أو الفرص المتاحة للحماية الصحية [٧٨] كما نادى المؤتمر بأشرك المرأة في عملية اتخاذ القرار لتعرف على المخاطر الصحية . وشهدت من ثمانينات القرن العشرين زيادة في وعي وإدراك العلاقة بين وضع المرأة الاجتماعي والقانوني ووضعها الصحي حيث تشير المعطيات الإحصائية ذات التحديد الجنوسي حول نسبة انتشار الأمراض ومعدل الوفيات إلى تعرض المرأة لمخاطر الموت والمرض بنسبة أكثر والسبب يرجع إلى الحرمان والفقر الذي تعاني منه في المجتمع [٧٩] فنسبة تكرار المرض أعلى في النساء مما هي بين الرجال ولاسيما عند تقدمهن بالسن . بالرغم من أن العمر المتوقع للنساء هو أطول مما هو للرجال في جميع بلدانا لعالم على الإطلاق . إلا أن التفاوت الجنوسي قد يكون أقل فيما لو قورنت بالمجالات الأخرى (التعليم ، الصحة ، المشاركة السياسية) حيث ارتفع العمر المتوقع لدى الولادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يقارب عشر سنوات منذ عام ١٩٨٠وانخفضت معدلات الوفيات انخفاضا شديدا خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ولاسيما في بعض البلدان العربي مثل لبنان الجزائر عمان [٨٠] .

وعندما نتكلم عن المستوى الصحي وعلاقته بالتفاوت الجنوسي في مجتمعنا العراقي فلاحظ أن انخفاض في العمر المتوقع عند الولادة من ٦٢سنة لعام ١٩٨٠ إلى ٦١سنة عام ٢٠٠٣ فهو أقل من العمر المتوقع في جميع البلدان العربية والعالم إذ بلغا ٦٤.٨ و ٦٦.٩ عاما على التوالي وكذلك انتشرت الأمراض وبشكل كبير [٨١] وزادة حالات الوفاة لدى الأمهات حين بلغت النسبة ١١٧حالة لكل ١٠٠.٠٠٠ ولادة حية ١٩٩٠ في حين ارتفعت إلى ٢٩١ عام ١٩٩٩ [٨٢] . فيما أشارت نتائج التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة

لعام ٢٠٠٧ إلى أن معدل التقزح لدى الذكور بلغ ٢٢.٩ مقابل ٢٢.٨ لدى الإناث ونقص الوزن ٩.٦% للذكور مقابل ٨.٦% للإناث في حين أكدت النتائج أن الأسر التي يرأسها رجل أقل حرماناً من الأسر التي ترأسها امرأة حيث بلغت النسب ٢.٢% للذكور مقابل ٢٤.٨% للإناث وأشارت إلى وقوف بعض المعوقات الثقافية والاجتماعية التي أسهمت في تدهور صحة المرأة [٨٣] ، مما انعكس سلبيا على الجوانب الاجتماعية الأخرى للمرأة . إذا أن معانات المرأة هي أكثر من الرجل في الجانب الصحي ولاسيما المرأة في المناطق الريفية وما تقوم به من أعمال شاقة حيث تكون عرضة للإصابة بالكثير من الأمراض إضافة إلى مكابره المرأة في البحث عن علاج . وهذا يتولد من قلة الوعي الثقافي والصحي والذي يرتبط أساسا بالتعليم ومن خلال ذلك يسهم الفقر في تدني المستوى الصحي لدى المرأة فهذا ينعكس مرة أخرى على الوضع الاجتماعي والاقتصادي فكلما كان الوضع الصحي جيد كلما عكس تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبشكل عام فإن أكثر الأمراض الشائعة في العراق تصيب النساء أكثر من الرجال وهذا دليل آخر على اللامساواة والتميز الجنوسي حتى في الجوانب الصحية مما يعكس تأثير الفقر وثقافته على صحة المرأة وذلك من خلال ما تعانيه من أمراض ومعتقداتها حول الصحة والمرض . وقد يرجع التدهور الصحي للمرأة نتيجة لارتباطه بمستوى الدخل ودرجة النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد على أن النساء الفقيرات اللائي يعتمدن على دخل الزوج فقط أو النساء المعيلات من المطلقات والأرامل تتدهور مؤشراتهن الصحية لعدم قدرتهن على الإنفاق على بند الصحة ووجود الكثير من الأولويات التي يجب أن تتوفر مثل المأكل والملبس . فهنا تأكيد على تضافر الفقر وثقافته في تهميش المرأة في الجاني التعليمي ما زاد من معاناتها صحيا أو اعتمادها على أساليب وطرق تقليدية نتيجة لعدم الوعي الثقافي والتعليمي .

٣- العمل

في الأغلبية الساحقة من المجتمعات ما قبل الصناعية وفي كثير من لبلدان النامية لا تقوم فواصل محددة بين أنشطة النساء الإنتاجية والبيئية حيث يشاركن بصورة فعالة سواء في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت وفي النشاط الزراعي غير أن الانفصال بين هذين الاتجاهين الحرفي التقليدي والنشاط الزراعي بتطور الصناعة الحديثة أوجبت الفصل بين موقع العمل وملكيته وتميزت هذه المرحلة بالفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص مما أدى إلى خروج الرجل إلى العمل خارج المنزل وبقاء المرأة لتدير الشؤون المنزلية [٨٤] وقد تزايدت أعداد النساء في سوق العمل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي أواسط الأربعينيات من القرن الماضي ولاسيما في المجتمعات الغربية [٨٥] .

وقد مثلت المرأة قطاعا واسعا من المجتمع تجاوز النصف بقليل غير أن هذا العدد ما زال معطلا تماما في العمل ولاسيما في الوقت الحاضر ، ويقتصر عملها عن قطاعات محدودة مثل التعليم ، الصحة ، وظائف سكرتارية إضافة إلى الأعمال القريبة من الأعمال المنزلية . وعلى الرغم من المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومنها الحق في العمل ومن بينها المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [٨٦] والمادة(١١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة [٨٧] والتي اهتمت بالمساواة الجنوسية في مجال العمل أو المجالات الأخرى . يظهر التميز الجنوسي أو اللامساوات في تقديرات البنك المركزي الدولي في منطقة الشرق الأوسط بأن معدلات مشاركة الرجال في القوى العاملة أعلى من مشاركة النساء حيث تتراوح حصة المرأة من القوى العاملة ما بين ٢٥% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤٥% في أوربا ووسط آسيا [٨٨] .

كذلك عانت المرأة من التميز أو التفاوت الجنوسي في الأجور فالنساء يكسبن أقل من الرجال كما تشير الدراسات الغربية الحديثة التي شملت (٧١) بلدا ، أن النساء في الدول المتقدمة يكسبن ٧٧% مما يكسبه الرجال في الدول النامية ٣٧% مما يكسبه الرجال حيث تتراوح نسبة كسب الإناث إلى الذكور ٤٣% في اليابان لعامي (١٩٩٣ – ١٩٩٤) وإلى ٨٧% في الدنمارك لعام ١٩٩٥ . وأن الدول النامية فقد تراوحت بـ ٤٣% في نيكاغوا (١٩٩١) وإلى ٩٠% في تايلند ١٩٨٩ و ١.١% في تشيلي (١٩٩٦)[٨٩] أما من حيث إعادة النساء إلى المطبخ ولاسيما في زمن انتشار البطالة حيث بلغت نسبة البطالة عام ١٩٩٢ حوالي ١٧%

وكان (٤) من كل (٥) أشخاص سلبيين كعاطلين نساء [٩٠] . كما أشارت إحدى التقديرات أن ٧٠% من فقراء العالم هم من النساء أما من حيث الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور في ١٧٧ دولة تتراوح بين ٥٠-٧٠% [٩١] . أما مجتمعاتنا العربية فما زالت المرأة تحتل مكانة متدنية في عمليات الإنتاج الاقتصادية المختلفة مقارنة بالمرأة في البلدان المتقدمة أو مقارنة بمكانة الرجل في الدول العربية . وهذا نتيجة للافتقار إلى التخطيط والتوجيه السلبيين من حيث أهمية الاستفادة من العنصر البشري بما في ذلك النساء في تحقيق التنمية ، رغم التشريعات والقوانين التي تؤكد على حق كل فرد في المجتمع في الحصول على فرصة عمل تكفل له العيش السليم إلا أننا نرى إعداداً هائلة من النساء العاطلات عن العمل بالإضافة إلى البطالة ولاسيما في مجتمعنا العراقي وانتشار الفقر بجميع أشكاله بين أوساط النساء . وهذا يأتي من النظرة الدونية وإغفال الجهد المبذول من قبل النساء في المنزل أو المزرعة مما جعل من المرأة الفئة الأشد فقراً في المجتمع ولهذا نسمع مصطلحات تتداول في عالم اليوم تأنيث الفقر أو الفقر النسوي وكذلك وضع المرأة هذا أسهم في حرمانهما من فرص الحصول على توفير دخل من خلال تهميش دور الكثير من النساء ولاسيما محددات الدخل ما سبب لهن حالة من الفقر المتزايد وعدم التمكن من تلبية حاجاتهن الأساسية وحاجات أسرهن ولاسيما لوجود الأعداد الهائلة من المعيلات للأسر وبما أن البطالة في ازدياد فإن المرأة تواجه صعوبة في الحصول على العمل أو منافسة الرجل ولاسيما في ظل النظام التسلطي الأبوي الذي يمجد الرجل وبتالي وجود الكثير من القيم والتقاليد التي تعيق خروج المرأة إلى ميدان العمل . أما من حيث الأجور فقد ساهمت تقليص المشاركة الاقتصادية للمرأة فأجور الرجال تفوق بكثير أجور النساء في مختلف المناصب وخاصة في القطاع الخاص مما دفع بالنساء إلى القطاع العام والذي أخذ نحو الانكماش في معظم الدول العربية وتدني الفجوة في الأجور بين النساء والرجال كلما انخفض المستوى التعليمي ، ففي الأردن تحصل الجامعات على ٧١% من أجور الرجال الجامعيين بينما تخفض إلى ٥٠% اللواتي حاصلات على التعليم الأساسي أما الأميات فلم تصل إلى إلا ٣٣% من أجور الذكور [٩٢] . ومن خلال ذلك يتبين أن الفقر هو نتيجة منطقية لعدم المساواة الجنوسية في العمل والتمييز في الأجور وأيضا البطالة وإن كانت علاقة متبادلة بين البطالة أو الفقر والأجور أو اللامساواة والفقر .

علما أن مقاييس التفاوت الجنوسي في الفقر صعبة القياس ولكن بطالة المرأة أكثر من الرجل والمشاركة في العمل والتعليم أقل وجعلت هذه العوامل من المرأة الأكثر فقرا قياسا بالرجل . أما في العراق فإن الحال لا يختلف كثيرا مما هو عليه في البلدان العربية حيث تقل مساهمة المرأة في العمل عن مساهمة الرجل حيث يشكل الرجال ٧٩% مقابل ٢١% فقط للنساء [٩٣] أما على صعيد البطالة فقد ازدادت معدلات البطالة عند النساء من ١٦% في عام ٢٠٠٣ إلى ١٩.٦% عام ٢٠٠٨ مقابل ١٤.٣% للذكور ، ومن خلال هذا يتضح لنا التفاوت الواضح في تدني الأجور وارتفاع العاطلات عن العمل إضافة إلى عوامل عديدة ترتبط بالمهارة وساعات العمل وهذا يعكس لنا أن المرأة تكاد تكون افقر من الرجل في المجتمع العراقي [٩٤] وهذا لا يختلف عن فقر المرأة على المستوى العالمي والعربي .

وأخيرا فإن الفقر يرتبط بالمستوى التعليمي والمساهمة الاقتصادية والإنتاجية والصحية من خلال الإحصاءات التي تم توضيحها في أنماط التمييز على مستوى التعليم والصحة والعمل وبالتالي انعكاسهُ على المرأة سلبا بازديادها فقرا .

المحور الرابع:الدراسه الميدانيه

أولا : متطلبات الدراسة الميدانية

أ- منهجية الدراسة

إذا كانت طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج الذي يتبع فيها ، فمعنى هذا أن لكل دراسة منفردة لا يليق بها منهج واحد فقط ، ولكن تتحدد مناهج دراسة موضوع معين وفقا لمبدأ المرونة المنهجية الذي يدعو إلى عدم الاعتماد على منهج وحيد والتقيد به عند دراسة أي ظاهرة أو مشكلة وبناء على ذلك اعتمد الباحث في دراسة عدد من المناهج التي تلائم طبيعة الدراسة .

فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليل والذي يرتبط ارتباطا بالدراسات البنائية الوظيفية ، حيث يقوم بإعطاء صورة دقيقة للظاهرة القائمة في المجتمع المعاصر الذي يعيش فيه الباحث ، حيث استفاد الباحث من هذا المنهج كثيرة في وصف ما هي عليه العلاقات والتميز واللامساواة والتهميش الذي تعيشه

المرأة وانعكاسه على وضعها الاجتماعي والاقتصادي وما إفرزه من فقر وحرمان من جميع الجوانب الحياتية ، كما اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي والذي يهدف إلى جمع المعلومات وتحليل البيانات من خلال الملاحظة والاستبيان والمقابلة بفرص الحصول على المعلومات من عينة معينة .

والمسح الاجتماعي في دراستنا يساعد على جمع حقائق ومعلومات عن المبحوثين في مجتمع الدراسة من حيث التعليم والحالة الزوجية والمهن إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يمكن أن توضح من خلال هذه الدراسة .

ب-أدوات جمع البيانات

لقد اعتمد الباحث على استمارة استبيان للحصول على المعلومات بالإضافة إلى المقابلة ، حيث يعد الاستبيان من الأدوات الأساسية التي يستخدمها الباحثون في جميع البيانات من مجتمع الدراسة .

ج- **تحديد عينة البحث**

لقد اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة وذلك لامتيازها بالموضوعية وعدم التمييز ، حيث اعتمد الباحث على (٢٠٠) موظفا وموظفة من الذين يعملون في دائرة صحة الأنبار ومديرية تربية الأنبار ومن كلا الجنسين .

د- **مجالات الدراسة الميدانية**

لكل دراسة ثلاث مجالات مهمة أساسية يمكن تحديدها :

١- المجال المكاني : وهو المنطقة التي اختارها الباحث لجراء بحثه ، وقد تم اختيار مستشفى الرمادي العام ، ومديرية تربية الأنبار ضمن المنطقة الجغرافية المتمثلة بمدينة الرمادي .

٢- المجال البشري : ويقصد به عينة البحث أي الأشخاص الذين ستجري عليهم الدراسة ، بحيث شملت الكوادر العاملة في المستشفى والكادر التدريسي التابعة لتربية الأنبار .

٣- المجال الزماني : تم إجراء البحث خلال الفترة من
٢٠١١/١٠/١ إلى ٢٠١٢/٥/١٠

المحور الرابع : عرض وتحليل البيانات

أولا : البيانات الأساسية

١- الجنس :

يعتبر الجنس من المتغيرات التي لها علاقة بالخصائص الاجتماعية للعينة ولاسيما ونحن في حدود دراسة تتعلق بالجنوسة والفقر وتأثير التكوين البيولوجي في إحداث الفوارق واللامساواة وبالتالي انعكاسه على الوضع الاجتماعي والاقتصادي .

جدول رقم (١) يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٠٠	%٥٠
أنثى	١٠٠	%٥٠
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن نسبة الذكور مساوية لنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور (٥٠%)من مجموعة العينة البالغة (١٠٠) مبحوث ،الإناث (٥٠%)من مجموعة العينة البالغة (١٠٠)من مجموعة، وهذا يعود إلى أسباب اختيار الباحث للعينة يتساوي بين الذكوروالإناث لكي يحصل على المعلومات وبيانات تخص البحث من اجل الحصول على الدقة والمصداقية فيما يتعلق بالجنوسة والفقر وتأثير ذلك في اللامساواة .

٢- العمر :

يعد العمر من أهم المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في إجابات المبحوثين إذ أن إجابات الشباب تختلف عن إجابات متوسط العمر والمسنين ، ولاسيما في موضوع الجنوسة أو النوع الاجتماعي وتأثيراته في الحياة الاجتماعية والثقافية الاقتصادية .

جدول رقم (٢) يوضح عمر المبحوثين

العمر	التكرار	النسبة المئوية
٢٥ – ٣٠	٢٠	%١٠
٣١ - ٣٥	٣٠	%١٥
٣٦ – ٤٠	٣٨	%١٩
٤١ – ٤٥	٤٠	%٢٠
٤٦ – ٥٠	٣٥	%١٧.٥
٥١ – ٥٥	١٨	%٩
٥٦ – ٦٠	١٥	%٧.٥
٦٠ فأكثر	٢	%٢
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن (٢٠) من مجموع (٢٠٠) كانت أعمارهم تتراوح بين (٢٥ – ٣٠) سنة وبنسبة ١٠% في حين (٣٠) مبحوثا تتراوح أعمارهم من (٣١ – ٣٥) سنة نسبتهم (١٥%) و(٣٨) مبحوثا تتراوح أعمارهم من(٤٦ – ٤٠) وبنسبة (١٩%) في حين (٤٠) مبحوثا تتراوح أعمارهم (٤١ – ٤٥) بلغت نسبتهم (٢٠%) و (٣٥) مبحوثا تتراوح أعمارهم (٤٦ – ٥٠) بلغت نسبتهم (١٧.٥%) و(١٨) مبحوثا أيضا تتراوح (٥١ – ٥٥) ونسبتهم (٩%) و(١٥) مبحوثا تتراوح أعمارهم من (٥٦ – ٦٠) وبنسبة (٧.٥%) و(٤) مبحوثا تتراوح أعمارهم (٦٠) فأكثر وبنسبة (٢%) .

٣- الحالة الاجتماعية :

تؤثر الحالة الاجتماعية في الإجابات التي يدلي بها المبحوثين إذ أن خبرة ومعلومات وتجارب المتزوجين تختلف عن إجابات العزاب وكذلك المطلقين والأرامل يحكم الكثير من القضايا والأمور التي تهم الحياة الاقتصادية ومتغيراتها وأساليبها وما طرأت عليها من متغيرات بحيث أدت إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية والتي لها دلالات وتأثيرات على الحياة بصورة عامة .

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	١٣٥	%٦٧.٥
أعزب	٤٥	%٢٢.٥

مطلق	٨	٤%
أرمل	١٢	٦%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن (١٣٥) مبحوثا من مجموعة العينة (٢٠٠) هم متزوجون وبنسبة (٦٧.٥%) ، في حين عدد العزاب (٤٥) مبحوثا وبنسبة (٢٢.٥%) ، في حين بلغ عدد المطلقين (٨) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٤%) ، في حين بلغ عدد الأرامل (١٢) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٦%) .نستنتج من ذلك بأن الحاله الاجتماعيه لها دلالات وبأعتبارها متغير مهم في مشاركه المرأه وانعكاس ذلك على وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

٤- المستوى التعليمي :

يعتبر المستوى التعليمي ذو أثر كبير في الحصول على الإجابات ومن خلال المقابلة تمكن الباحث من الحصول على المعلومات ولاسيما من هم ذات مؤهل بحيث يتفهم الدلالة العلمية لهذا البحث عكس الذين هم أقل مستوى في التحصيل ولهذا فإن الحالة التعليمية لها انعكاساتها على الحياة الاجتماعية وبالتالي تؤدي إلى التهميش أو اللامساواة والفقر ومن خلال الجدول رقم (٤) يتضح لنا الحالة التعليمية لعينة البحث .

جدول رقم (٤) يبين التحصيل العلمي للمبحوثين

التحصيل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	٤	٢%
يقرأ ويكتب	٦	٣%
ابتدائية	٨	٤%
متوسطة	١٥	٧.٥%
إعدادية	٢٥	١٢.٥%
دبلوم	٨٢	٤١%
بكالوريوس	٥٥	٢٧.٥%
ماجستير ودكتوراه	٥	٢.٥%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

تشير نتائج بيانات الجدول رقم(٤) بأن عدد الذين لا يقرئون ولا يكتبون (٤) من مجموع عينة البحث البالغة (٢٠٠) وبنسبة (٢%) في حين بلغ عدد الذين يقرءون ويكتبون (٦) وبنسبة (٣%) أما الحاصلين على شهادة الابتدائية (٨) ومن مجموع (٢٠٠) مبحوثا وبنسبة (٤%) و(١٥) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٧/٥%) حاصلين على شهادة المتوسطة فيما بلغ عدد الذين حاصلين على شهادة الإعدادية (٢٥) من مجموع (٢٠٠) وبنسبة(١٢/٥%) ، أما الحاصلين على شهادة الدبلوم فقد بلغ عددهم (٨٢) من مجموع عينة ابحث (٢٠٠) وبنسبة (٤١%) في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريوس (٥٥) من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٢٧/٥%) في حين بلغ عدد الذين حصلوا على شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) (٥) من مجموع عينة البحث البالغة (٢٠٠) وبنسبة (٢/٥%) ويمكن القول أن العدد الأكبر من المبحوثين الذين تكن مقابلتهم وأجابوا على استمارات الاستبيان هم حملة الشهادة (دبلوم – بكالوريوس) .

وهذا يدلل على الصدق في الإجابة وفي إعطاء المعلومات التي تسهم في دقة هذه الدراسة ولاسيما وأنها تحتاج إلى معلومات واضحة للوصول إلى التأثيرات الجنوسية والفقر .

٤- الحالة الاقتصادية

يعني ذلك الوضع الاقتصادي والطبقي للمبحوثين وتأثير ذلك على الإجابات . ولاسيما وأن نظرة المبحوثين تختلف باختلاف الطبقة التي ينتمي إليها ولهذا تكون الإجابات ذات معاني قيمة وبالتالي تنعكس على التحليلات ولاسيما في موضوع يخص الجنوسة والفقر ومدى تأثير اللامساواة الجنوسية في ذلك .

جدول رقم (٥) يوضح الحالة الاقتصادية للمبحوثين

الحالة الاقتصادية	التكرار	النسبة المئوية
غنية	٣٥	%١٧.٥
متوسطة	٧٧	%٣٨.٥
فقيرة	٨٨	%٤٤
المجموع	٢٠٠	%٣٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) أعلاه أن (٣٥) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (١٧.٥%) هم من أسر ميسورة أو أغنياء في حين بلغ عدد الطبقة المتوسطة (٧٧) من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٣٨.٥%) ، في حين كان عدد الطبقة الفقيرة (٨٨) من مجموع (٢٠٠) مبحوثا وبنسبة (٤٤%) .

نستنتج من ذلك بأن الفئة الأكثر إحساسا بالواقع الاقتصادي هي الفئة الفقيرة وهذا يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

٦- عائديه السكن :

من خلا عائدية السكن يمكن أن نلاحظ المستوى الاقتصادي للمبحوثين وبالتالي ينعكس ذلك على الوضع لمبحوثين اقتصاديا ومن خلال ذلك نستطيع أن نضع مؤشرا على الفقر وانعكاساته على الميادين الاجتماعية الأخرى .

جدول رقم (٦) يوضح عائدية السكن للمبحوثين

عائدية السكن	التكرار	النسبة المئوية
ملك	٩٢	%٤٦
إيجار	١٠٢	%٥١
تجاوز	٦	%٣
أخرى تذكر	-	-
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

من خلال الجدول يتضح لنا أن (٩٢) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة(٤٦%) يسكنون في بيوت ملك ، بينما (١٠٢) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٥١%) يسكنون في بيوت مؤجرة ، بينما إجابة (٦) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) بأنهم يسكنون في بيوت تجاوز سواء في الأرض أو المؤسسات الأخرى المتجاوز عليها . وهذا يدلل على أن نسبة الفقر في زيادة لعدة أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وبالتالي تؤدي إلى انعكاسات اجتماعية نتيجه للتمييز والتهميش التي صاحبت هذه الفترات التي مر بها العراق ولاسيما ونحن في ظروف اجتماعية واقتصادية غير مستقرة وبالتالي انعكس على الأوضاع الاجتماعية الأخرى نستنتج من ذلك أن أكثر من نصف العينة يسكنون بيوتا مؤجرة وهذا يعود إلى نسبة البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم التمكن من الحصول على بيوت ملك .

٧- الدخل الشهري :

يعتبر الدخل الشهري من البيانات الأساسية التي من خلاله يمكن أن توضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المبحوثين ولاسيما وأن قلة الدخل له تأثير على أسلوب الحياة ونمطيتها وعلى تفكير المبحوث وكيفية المشاركة المجتمعية وبالتالي ينعكس على الخدمات سواء العامة والخاصة ، ونحن نتكلم عن الجنوسة والفقر وبالتالي مدى تأثير الدخل على التمييز والتهميش والإقصاء حيث كلما انخفض الدخل كلما أسهم في التأثير على المرأة في التعليم والعمل باعتبار أن التعليم هو المتغير المهم الذي يساهم في التميز الجنوسي ومن خلال الجدول رقم(٧) الذي يوضح الدخل الشهري .

جدول رقم(٧) يوضح الدخل الشهري للمبحوثين

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
٢٥٠-٥٠٠	٧٠	%٣٥
٥٠١-٧٥٠	٨١	%٤٠.٥
٧٥١- ١٠٠٠٠٠٠	٣٠	%١٥
١٠٠٠٠٠١ -١٢٥٠٢٢٢	١٠	%٥
١٢٥١٠٠٠ فأكثر	٩	%٤.٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(٧) أعلاه أن (٧٠) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٣٥%) كان دخلهم الشهري من (٢٥٠-٥٠٠) ألف دينار عراقي و(٨١) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٤٠.٥%) كانت رواتبهم تتراوح بين (٥٠١-٧٥٠) في إجابة (٣٠) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (١٥%) بأن رواتبهم تتراوح بين (٧٥١-١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ، في إجابة (١٠) مبحوثا (٢٠٠) وبنسبة (٥%) بأن رواتبهم تتراوح بين (١٠٠٠٠٠٠ إلى ١٢٥٠٠٠٠) في حين إجابة (٩) من مجموع (٢٠٠) بأن رواتبهم في تجاوزت (١٢٥١٠٠٠) وبنسبة (٤.٥%) .

ومن خلال ذلك يتضح لنا بأن الدخل الشهري لا يزال ذو تأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين ومن خلال الكثير من المعطيات على أرض الواقع والتي أدت بانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على الحياة العامة مما يولد الحرمان والإقصاء والتهميش ولاسيما على وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا في مجتمع أصبحت الحياة فيه قاسية وصعبة المنال .

ثانيا : البيانات المتعلقة بالجنوسية والفقر وتحليلها .

١- عدم المساواة الجنوسية والفقر :

من خلال هذا السؤال الذي يشيرالى عدم المساواة الجنوسية ، ومن خلال الكثير من العوامل التي أسهمت في هذا التمييز ولاسيما الاهتمام بالرجل سواء في العمل أو الأسرة أو المجالات الأخرى وبالتالي ينعكس على الطرف الآخر ألا وهو المرأة ما يولد شعورا بالنقص وهذا النقص الذي هو أحد إفرازات التهميش أو الإقصاء أو اللامساواة مما يولد الفقر لدى الجنس الآخر ومن خلال الجدول رقم (٨) تستطيع أن نوضح ذلك من خلال إجابات المبحوثين .

جدول رقم(٨) عدم المساواة الجنوسية وزيادة الفقر

عدم المساواة الجنوسية والفقر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤	%٧٣.٥

	٧	
لا	٥٣	%٢٦.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول(٨) أعلاه أن (١٤٧) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٧٣.٥%) أجابوا بأن هناك عم مساواة بين الجنسين الذكر والأنثى لاعتبارات اجتماعية وثقافية في حين أجابوا (٥٣) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٢٦.٥%) أنهم لم يشعروا بالامساواة الجنوسية ، يمكن أن نقول بأن للجنوسة تأثير كبير على حالة الفقر . ومن خلال ذلك تم طرح سؤال هل أدت عدم المساواة الجنوسية إلى زيادة فقر النساء والرجال أوالنساء أو الرجال فقد أشارة (١٤٧) مبحوثا وكما هو موضح أدناه في جدول رقم (٩) :

جدول رقم(٩) يوضح الفئه الاكثر فقراً نتيجه لعدم المساواه الجنوسيه

الأكثر فقرا	التكرار	النسبة المئوية
فقر النساء	٥٩	%٤٠
فقر الرجال	٤٠	%٢٧
الرجال والنساء	٤٨	%٣٣
المجموع	١٤٧	%١٠٠

يتضح من الإجابات في الجدول (٩) أعلاه بأن (٥٩) مبحوثا من مجموعة (١٤٧) وبنسبة (٤٠%) بأن عدم المساواة الجنوسية أدت إلى زيادة فقر النساء وهذا يعود إلى النسق القيمي العادات والتقاليد التي بنيت عليها الأسرة وبالتالي شكل عائقا أمام المرأة ما أدى إلى افتقارها في حين إجابة (٤٠) مبحوثا من مجموع (١٤٧) وبنسبة (٢٧%) أن اللامساواة أدت إلى افتقار الرجال أيضا . في حين إجابة (٤٨) مبحوثا من مجموعة (١٤٧) وبنسبة ٣٣% بأن اللامساواة أدت إلى افتقار النساء والرجال على حد سواء .

وعن مدى مساهمة الموروث الثقافي والثقافة الذكورية في عدم المساواة الجنوسية وفقر النساء حيث تمارس العوامل الثقافية سطوتها من خلال سيادة النظام الأبوي أو التنشئة الاجتماعية وهذا ما ينعكس على وضع المرأة باعتبارها فاقدة للأسس والموضوعية التي تمكنها من دخول دائرة السيطرة واستملاك رموز القوة كذلك صراع الأدوار كأحد مفردات العوامل الثقافية أو الموردات الثقافة أي من خلال الصراع بين دورها كزوجة أو دورها كعاملة مما ينعكس على وضعها الاقتصادي وبالتالي تزداد فقرا أو تهميشا ومن خلال الجدول رقم (١٠) الذي يوضح أثر الموروثات الثقافية والثقافة الذكورية على فقر النساء .

جدول رقم(١٠) يوضح دور الموروث الثقافي والثقافة الذكورية في فقر النساء وتهميشها اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً

دور الموروث الثقافي والثقافة الذكورية في فقر النساء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٥٧	٧٨.٥%
لا	٤٣	٢١.٥%
المجموع	٢٠٠	١٠٠

ومن خلال الجدول رقم (١٠) أعلاه نلاحظ أن الموروثات الثقافية والثقافة الذكورية التسلطية على فقر النساء حين إجابة (١٥٧) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٧٨.٥%) بأن للموروثات الثقافية الأثر في ذلك في حين إجابة (٤٣) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٢١.٥%) بأن الموروثات الثقافية والذكورية ليس لها أثر في ذك نستنتج من ذلك أن للموروث الثقافي دور في فقر النساء من خلال القيم والعادات الاجتماعية الموجودة والأمثلة الشعبية السائدة التي تسهم في تبعية المرأة وضعفها مما يؤدي إلى وتهميشها وفقرها(ضل رجل ولا ضل حايط). وعند سؤال المبحوثين الذين أجابوا بأن للموروثات الثقافية أثر في التميز واللامساواة والفقر والتهميش اجتماعيا وثقافيا وسياسيا فقد أجابوا (١٥٧) مبحوثا من أصل (٢٠٠) وكما هو موضح في الجدول رقم(١١)

جدول رقم (١١) يوضح الذين أجابوا بأن الموروثات الثقافية أثر في الفقر

اثر الموروثات الثقافيه في الفقر النساء	التكرار	النسبة المئوية
زيادة نسبة البطالة الجنوسية	١٨	١١،٥%
عدم إرسال الإناث إلى المدارس	٢٥	١٢%
تأنيث العمل والفقر	١٦	١٠،٥%
أضعاف مشاركه المرأة	١٩	١٢%
المشاركة في الأعمال المتدنية الأجر	١٦	١٠،٥%
أضعاف المشاركة في المناصب الإدارية	١٦	١٠،٥%
التميز في التنشئة بين الذكور والإناث	٥٢	٢٣%
المجموع	١٥٧	١٠٠%

ومن خلال ذلك تشير بيانات جدول (١١) أعلاه إلى أن (١٨) مبحوثاً من مجموع (١٥٧) وبنسبة (١١،٥%) إلى زيادة نسبة البطالة النسوية وذلك انطلاقا من القيمة التي تربط المرأة بالرجل باعتبار أن المرأة تابعة لرجل وهو الذي يمكن أن يوفر لها مستلزمات العيش ، في حين أجابة (٢٥) مبحوثاً من مجموع (١٥٧) وبنسبة (١٢%) إلى أن هذه الثقافة الذكورية التسلطية أو الموروثات الثقافية أدت إلى حرمان الإناث من إرسالهن إلى المدارس وبالتالي أصابهن التهميش والفقر باعتبار أن التعليم سلاح يؤدي إلى خلق فرص عمل تنعكس على حياتهن الاجتماعية ولهذا اصبحت هذه القيم والعادات التقليديه القديمة عائق أمام إرسال الإناث والاهتمام بالرجل دون والأنثى ، في حين اجابه (١٦) مبحوث من مجموع (١٥٧) وبنسبة (١٠،٥%) إلى تأنيث الفقر حيث إن النساء هن الأكثر فقراً نتيجة للعوامل المذكورة ، كما أشار (١٩) مبحوثاً من مجموع (١٥٧) وبنسبة ١٢% بأن الموروث الثقافي أدى إلى أضعاف مشاركة النساء سواء في العمل أو الجوانب الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى افتقارها وكان من نتيجة ذلك أن أفرز المجتمع شخصيات ثانوية تبدي استعداداً للخضوع مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في كافة المجالات ، كما أشار (١٦) مبحوثاً من مجموع (١٥) وبنسبة (١٠،٥%) إلى إن مشاركة المرآة كانت في الأعمال الأقل أجراً أو الهامشية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أجور الرجال وكذلك إلى القيود التي تفرضها القيم والعادات الاجتماعية على حركة المرآة وعملها أو مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية كما أشار (١٦) مبعوث من مجموع (١٥٧) وبنسبة (١٠،٥%) إلى ضعف المشاركة في المناصب القيادية وهذا دليلاً أخر على الدور الذي تلعبه تلك القيم ومن خلال استطلاعنا للكثير من الآراء استخلصنا بأن دور المرأة في هكذا مجالات ومشاركتها يصبح أمراً صعباً ويعزو ذلك إلى الظروف الاجتماعية والأمنية التي يمر بها البلد في

حين إجابة (٥٢) ميعوثاً من مجموع (١٥٧) وبنسبة ٢٣% بأن هناك تميز في التنشئة الاجتماعية والتي أفرزتها الموروثات الثقافية للمجتمع بأن هذا ذكر وهذه أنثى هذا يصلح وهذا لا يصلح هذا مكانه وهذه مكانها المنزل أو بعض الأعمال البسيطة أو تفضيل الزواج باعتبار أن الزوج مستقبل المرأة من خلال والمثل الشعبي الذي يقول (ضل رجل ولا ضل حائط) ويمكن أن نقول بأن للموروث الثقافي دور في عدم المساواة من خلال الإجابات بأن المرأة أكثر شعوراً وأحساساً بأن القيم الثقافية ساهمت وبشكل كبير في عدم المساواة ، أما من حيث المعيقات التي أدت إلى فقر النساء فيمكن ملاحظتها من خلال الجدول الذي يشير إلى تلك المعيقات وتسلسلها من حيث التأثير على النساء وبالتالي انعكس على افتقارها وتهميشها إي إن هناك عوامل أسهمت في اللامساواة بين الذكر والأنثى ولا سيما المرأة ، وجدول رقم (١٢) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٢) المعيقات التي أدت إلى فقر الإناث

المعيقات المؤثرة	التكرار	النسبة المئوية
معيقات بايلوجية	٣٠	%١٥
معيقات سياسية	٢٥	%١٢،٥
معيقات اقتصادية	٤٠	%٢٠
معيقات الصناعة والثقافة	١٠٥	%٢٠
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من جدول (١٢) أعلاه بأن المعيقات الاجتماعية هي النسبة الأكبر حيث أجاب (١٠٥) مبحوث من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ٢٠% بأن المعيقات الاجتماعية والثقافية من أهم العوامل التي أسهمت قي افتقار المرأة حيث أن الثقافة الذكورية والموروثات الثقافية من قيم وعادات كان لها دور كبير في عدم المساواة ما انعكس على الدور السلبي والهامشي للمرأة ، في حين أجاب (٤٠) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ٢٠% بأن المعوق الاقتصادي أسهم في فقر النساء من خلال إبعاد العنصر النسوي في المشاركة في الأعمال وان شاركت ففي أعمال متدنية الأجر ، في حين أجاب (٢٥) من مجموع ٢٠٠ وبنسبة ١٢،٥% بأن المعوقات السياسية لها دور في عدم المساواة الذي أنعكس على فقر النساء ومن خلال هذا المعوق السياسي يمكن أن نلاحظ التهميش الذي أصاب المرأة حتى في تصيبها في الانتخابات أو المراكز القيادية العليا ، في حين أشار (٣٠) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ١٥% إلى معوقات بيولوجية حين ان الاختلافات المرئية بين الجنسين الذكوري والأنثوي هي التي أدت إلى التميز بينهما ، وهذه المعوقات أو الاختلافات البايلوجية أدت إلى حرمان النساء من السلطة والقوة التي تمنعها من العمل وحصرهن داخل دائرة الأنوثة والتي تقيد النساء داخل أطار أجسادهن ، وهذا أنعكس على اللامساواة والتهميش في العمل أو في مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى ما أدى إلى افتقار النساء نستنتج من ذلك بأن المعوقات الاجتماعية والثقافية كان لها دور في عدم المساواة ، أما عن دور المرأة نفسها في الفقر وعدم المساواة من خلال الكثير من العوامل التي أسهمت المرأة نفسها في الإحباط والتهميش وبالتالي وقعت ضحيه التنشئة الاجتماعية والثقافية الذكورية وغيرها من المعيقات والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٣) يوضح دور المرأة نفسها في الفقر وعدم المساواة

المرأة نفسها	التكرار	النسبة المئوية

نعم	١٢٢	%٦٣
لا	٧٨	%٣٩
نعم	٢٠٠	%١٠٠

ومن خلال البيانات في الجدول رقم (١٣) أعلاه فقد أظهرت البيانات بأن (١٢٢) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ٦٣% بأن المرأة دور كبير في افتقارها وعدم مساواتها من خلال الرضوخ للكثير من القيم والعادات والتقاليد البالية والتي أسهمت ولا سيما في تهميش المرأة في حين أجاب (٧٨) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ٣٩% بأن لا دور للمرأة في ذلك وإنما يقع على عاتق الجميع ويمكن القول إن المرأة من خلال الرضوخ أسهمت في افتقار نفسها مما أدى إلى عدم مساواتها وهذا ما انعكس على واقعها الاجتماعي والاقتصادي ، ومن خلال طرح سؤال عن الأسباب التي أدت إلى دور المرأة نفسها في الفقر وعدم المساواة يتضح من خلال الجدول رقم (١٤) والذي يوضح الأسباب التي أدت بالمرأة إلى الفقر واللامساواة .

جدول رقم (١٤) يوضح الأسباب التي أدت بالمرأة نفسها إلى الفقر واللامساواة

الأسباب التي أدت بالمرأة نفسها إلى الفقر	التكرار	النسبة المئوية
الرضوخ للثقافة الذكورية	٣٠	٢٥ %
الاعتماد على الرجل	١٥	١٢ %
الانسحاب من العمل بسبب الصراعات الأسرية	١٣	١١ %
عدم التوفيق بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل	٢٠	١٦ %
تنشئة الإناث على العمل المنزلي	٢٦	٢١ %
الاهتمام بالتزوج والإنجاب	١٨	١٥ %
المجموع	١٢٢	١٠٠%

ومن خلال ما تشير إليه البيانات في الجدول رقم (١٤) أعلاه يتوضح لنا بأن الرضوخ للثقافة الذكورية كانت من الأسباب التي أسهمت في الفقر وعدم المساواة حيث أجاب (٣٠) مبحوثاً من مجموع (١٢٢) وبنسبة ٢٥% في حين جاءت التنشئة الاجتماعية من قبل الأسرة على أن العمل المنزلي هو من أدوار المرأة وكانت النتائج (٢٦) مبحوثاً من مجموع (١٢٢) وبنسبة (٢١%) ، في حين أجاب (٢٠) مبحوثاً من مجموع (١٢٢) وبنسبة (١٦%) بأن عدم التوفيق بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل مما يولد صراعات ومشاكل وانطلاقا من بعض العبارات (المرأة مالها غير زوجها) ، في حين أجاب (١٨) مبحوثاً من مجموع (١٢٢) وبنسبة (١٥%) بأن الاهتمام بالزوج والإنجاب هو اعتقاد لدى النساء أو الأمهات بأن مستقبل المرأة هو الزوج والإنجاب والمكان المناسب هو البيت وهذا ما يولد إحباط حتى لو كانت للمرأة الدافع على العمل من أجل التخلص من الفقر وعدم المساواة والتهميش ، في حين أجاب (١٥) مبحوثاً من مجموع (١٢٢) وبنسبة (١٢%) هو الاعتماد على الرجل في كل شيء وبالتالي ينعكس على دور المرأة وتهميشها ، في حين أجاب (١٣) مبحوثاً من مجموع (١٢٢) وبنسبة (١١%) بأن المرأة دائماً تنسحب من العمل من أجل أن تتخلص من المشاكل التي تصاحب عملها مما يؤثر على وضعها الاجتماعي ، ويمكن

القول أن التهميش واللامساواة يعد اختيارياً يتم بإرادة ووعي ، فمن الممكن الخروج من حالة التهميش والفقر إذا ما تفتر في ظروف بيئية واجتماعية ملائمة بحيث تصب في مصلحة المرأة .

ونظراً لأهمية الحرمان المادي وأثره سواء في اللامساواة في العمل أو التعليم والصحة في مجالات الحياة الأخرى يتوضح من خلال الجدول رقم (١٥) يبين آثار الحرمان المادي على المرأة وفقرها .

جدول رقم (١٥) هل للحرمان المادي أثر على المرأة وفقرها

آثار الحرمان المادي على المرأة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٣٦	%٦٨
لا	٦٤	%٣٢
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

تشير النتائج بأن الحرمان لمادي له أثر على المرأة ويعكس وضعها الاجتماعي حيث أجاب (١٣٦) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٦٨%) بأن للحرمان المادي أثر كبير على المرأة في حين أجاب (٦٤) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٣٢%) لا يوجد أثر للحرمان المادي على المرأة وفقرها نستنتج من ذلك بأن الحرمان المادي أسهم في فقر المرأة من خلال مجموعة من الآليات التي يتبعها المجتمع في التعامل مع النساء والرجال وخاصة في الجوانب المادية .

وعند طرح سؤال عن آثار هذا الحرمان المادي على المرأة من ضمن العينة التي أجابت بأن للحرمان أثر والبالغة ١٣٦ مبحوثاً يتوضح في الجدول رقم(١٦) .

جدول رقم (١٦) يبين آثار الحرمان المادي على المرأة وفقرها.

آثار الحرمان على وضع المرأة	التكرار	النسبة المئوية
تدني وضعها الصحي	٣٨	%٢٨
تدني المستوى التعليمي	٣٢	%٢٣
تدني المستوى الثقافي	٢٤	%١٨
حرمانها من المشاركة في العمل	٢٠	%١٥
ضعف الاندماج في المجتمع	٢٢	%١٦
المجموع	١٣٦	%١٠٠

تشير البيانات في الجدول رقم (١٦) أعلاه بأن الحرمان المادي له آثار سلبية على الوضع العام للمرأة مما يصاحبه من مشكلات صحية وتعليمية وثقافية وحتى على اندماجها في المجتمع ومن ثم ينعكس على الجوانب الاجتماعية والأخرى .

حيث أجاب (٣٨) من مجموع (١٣٦) مبحوث وبنسبة (٢٨%) إلى الحرمان المادي يؤدي على تدني الوضع الصحي مما يدفع بالمرأة إلى البحث عن البدائل الصحية وذلك لقلة الدخل أو للحرمان المادي بكل أشكاله ، إضافة إلى تدني المستوى التعليمي حسب إجابة (٣٢) مبحوثاً من مجموع (١٣٦) وبنسبة (٢٣%) إلى تدني التعليم عند المرأة وهذه نتيجة للكثير من المعوقات التي ذكرت سالفاً من حيث القيم والعادات

والثقافة الذكورية والتنشئة الاجتماعية التي تفضل الذكور على الإناث ومن ثم يتم إرسال الذكور دون الإناث نتيجة للحرمان المادي أو التكاليف المادية وهذا ينعكس على المرأة وفقرها وتهميشها ، في حين أجاب (٢٤) مبحوثاً من مجموع (١٣٦) وبنسبة (١٨%) إلى تدني المستوى الثقافي بكل جوانبة المادية في حين أجاب (٢٠) مبحوثاً من مجموع (١٣٦) وبنسبة (١٥%) عدم المشاركة في العمل وذلك لقلة فرص التعليم والسياسات التي تعتبر المرأة مصدر استهلاك وليس رأس مال ، في حين أجاب (٢٢) مبحوثاً من مجموع (١٣٦) وبنسبة (١٦%) ، نستنتج من ذلك بأن الحرمان المادي أدى إلى ضعف اندماج المرأة في المجتمع ولا سيما المرأة الفقيرة والتي دائماً تحس بالتهميش واللامساواة ما ينعكس على وضعها الاجتماعي ضمن المنظومة الاجتماعية .

أما عن دور الفقر في التميز واللامساواة بين الرجل والمرأة ستظهر في بيانات الجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧) يبين دور الفقر في التميز الجنوسي

الفقر ودوره في التميز	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٣٠	%٦٥
لا	٧٠	%٣٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

تشير البيانات في الجدول رقم (١٧) أعلاه أن الذين أجابوا بـ(نعم) عن دور الفقر في اللامساواة الجنوسية والتميز بلغ عددهم (١٣٠) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٦٥%) أما الذين أجابوا بـ(لا) إلى نفي ذلك التميز واللامساواة فقد بلغ عددهم (٧٠) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ٣٥% .

ومن خلال ذلك يمكن أن نقول للفقر دور في التهميش والبطالة والخضوع أو الاستسلام إلى جميع أشكال القهر والابتزاز والمعاملة السيئة ، كما أن للفقر نتائج مستقبلية تؤثر سلباً على عدم مقدرة النساء في تحقيق التقدم الاجتماعي ، ومن خلال طرح سؤال عن العوامل التي جعلت للفقر دور في التميز الجنوسي تبين من خلال الجدول رقم (١٨) .

جدول رقم (١٨) يوضح العوامل التي جعلت للفقر دور في التميز الجنوسي

العوامل التي جعلت للفقر دور في التميز الجنوسي	التكرار	النسبة المئوية
عدم إرسال الإناث إلى المدارس بسبب زياده تكاليف الدراسه	٤٥	٣٥ %
عمل المرأة في القطاع الخاص او الهامشي	٢٣	١٨ %
عمل المرأة في الأعمال المتدنية الأجر	٢٥	١٩ %
زيادة نسبة البطالة النسوية	٣٧	٢٨ %
المجموع	١٣٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول (١٨) أعلاه إلى أن (٤٥) من مجموع (١٣٠) مبحوثاً الذين أجابوا عن أن للفقر دور في التميز وبنسبة ٣٥% بأن يوجد تميز في إرسال الذكور دون الإناث إلى المدارس للأسباب مادية ما أثر بشكل سلبي على المرأة وإفقارها حيث أن التسلح بالعلم له دوره في الحد من التميز واللامساواة ومن خلال ذلك أصبحت المرأة هي الأكثر فقراً وتهميشاً سواء في التعليم أو العمل أو مجالات الحياة الأخرى ، في حين أجاب (٢٣) مبحوثاً من مجموع (١٣٠) وبنسبة (١٨%) إلى عمل المرأة في القطاع الخاص أو الأعمال الهامشية والذي يؤدي إلى التميز بين الرجل والمرأة حتى في الأجر وذلك لأسباب عدة تسهم في اللامساواة والتميز ، في حين أجاب (٢٥) مبحوثاً من مجموع (١٣٠) وبنسبة (١٩%) إلى تدني الأجر ولا سيما شريحة النساء مما انعكس سلباً على وضعها الاجتماعي والاقتصادي وخاصة ونحن نمر بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية لها تأثير مباشر على المرأة في جميع الميادين الاجتماعية ، فيما أشار (٣٧) مبحوثاً من مجموع (١٣٠) وبنسبة (٢٨%) إلى الآثار السلبية للبطالة النسوية مما أدت إلى الفقر التي أفرزتها اللامساواة على المرأة مما أدى إلى زيادة البطالة النسوية .

نستنتج من ذلك انه في ظل ثقافة الفقر لا تهتم الأسرة بتزويد الإناث بأساليب وأنماط الحياة المجتمعية التي تضمن لها النجاح من خلال التعليم حتى تتمكن من تحقيق المساواة او القضاء على وضعها المهمش مقارنة بالرجل ، لا سيما في ظل النظرة من قبل المجتمع بأن التعليم ليس مهم من جهة وان زواجها هو أهم من جهة أخرى وكذا تترسخ فكرة التهميش وعدم المساواة مما يؤدي إلى فقر النساء وعندما ننتقل إلى العوامل التي أسهمت في التميز الجنوسي والفقر والتي يمكن أن توضح من خلال بيانات الجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩) يوضح إجابات المبعوثين حول العوامل التي أسهمت في التميز الجنوسي والفقر

العوامل التي أسهمت في التميز الجنوسي والفقر	التكرار	النسبة المئوية
التحولات المجتمعية المعاصرة	٧٥	٣٧،٥%
الدين الإسلامي	٥	٢،٥%
الموروثات الثقافية	٦٠	٣٠%
السياسات الخاطئة للدولة	٢٨	١٤%
الأوضاع الأمنية الغير مستقرة	٣٢	١٦%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

حيث تشير بيانات الجدول رقم (١٩) أعلاه إلى أن التحولات المجتمعية المعاصرة كان لها تأثير على التميز الجنوسي وزيادة الفقر من خلال الكثير من الإجراءات التي صاحبت هذه التحولات فقد أجاب (٧٥) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٣٧،٥%) إلى تأثير هذه التحولات على التميز والفقر ، في حين أجاب (٥) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٢،٥%) أي لم يكن للدين تأثير في عدم المساواة وأن هناك أعمال وأفعال برزت تحت غطاء الدين حتى يصبح هذا حرام وهذا حلال ولا سيما الأمور التي تخص المرأة في حين أجاب (٦٠) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٣٠%) بان الموروثات الثقافية من العوامل المهمة في هذا التميز وزيادة الفقر من خلال تأثير القيم والعادات القديمة التي تؤكد على تبعية المرأة وتفضيل

الذكور وبالتالي أصبحت حجر عثرة أمام مشاركة المرأة الفعالة من أجل استبعادها وتهميشها في حين أثار (٢٨) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة ١٤%) إلى أن سياسات الدولة الخاطئة كان لها دور في عدم المساواة بين الرجل والمرأة ، ولكن في ظل التحولات المجتمعية وخاصة في الجانب الاقتصادي تحولت الدولة وكما قال (كارل ماركس) مجرد أداة ووسيلة للسيطرة والحكم سواء في القرارات وهذا سيؤدي إلى تهميش المرأة اقتصادياً من خلال ضعف مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي أو في اتجاه المرأة إلى الأعمال المتدنية الأجر وهذا ما ينعكس سلباً على المرأة وفقرها في ظل هذه التحولات في سياسة الدولة كما أشار (٣٢) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (١٦%) إلى الأوضاع الأمنية وما أفرزته وخاصة بعد الاحتلال ويرافقه من عدم استقرار وسلب وخطف واغتصاب وكان المتضرر هو المرأة من خلال ملازمتها للبيت وعدم المجازفة في ظل هذه الظروف الأمنية الغير مستقرة ، نستنتج من ذلك ان التحولات المجتمعية المعاصرة وأسهمت في اللامساواة الجنوسيه والفقر وهذا كله على حساب المرأة مما يؤدي إلى تهميشها إقتصاديا ، أما إذا أردنا أن نتكلم عن اللامساواة الجنوسيه والتنميه فلا بد وان يكون توازن بين الجوانب المادية والبشرية لخلق فرص متساوية للإنسان (ذكوراً وإناثا) وتوفير خدمات في كل المستويات التعليمية والصحية و الرعاية الاجتماعية والقضاء على الفقر والحاجة والعوز والجريمة والانحراف ، باعتبار عدم توفير هذه الحاجات من معوقات التنمية وبالتالي لا تكون رفاهية اجتماعية ، ولكن هل يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية في مجتمع يعاني من اللامساواة وانعدام تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في جميع المجالات ، وسيتضح ذلك من خلال إجابات المبعوثين في الجدول رقم (٢٠) أدناه .

جدول رقم (٢٠) يوضح هل اللامساواة الجنوسيه أثر على التنميه

أثر اللامساواة الجنوسيه على التنميه	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤٧	%٧٣،٥
لا	٥٣	%٢٦،٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

تشير البيانات في جدول (٢٠) أعلاه ، أن (١٤٧) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٧٣،٥%) أجابوا بأن اللامساواة لها أثر على عرقلة العملية التنموية ، يتضح من خلال ذلك بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق ، ونصف المجتمع معطل أي عدم المساواة الجنوسية ولا سيما على المرأة حيث الفقر والبطالة والمستوى التعليمي المتدني الذي نال من النساء الكثير وبهذا كيف تتحقق التنمية ونصف المجتمع يعاني من التهميش والإقصاء ، في حين أجاب (٥٣) مبحوثاً من مجموع (٢٠٠) وبنسبة (٢٦،٥%) ينفي أثر اللامساواة في عرقلة عملية التنمية

نستنتج مما سبق إن عدم المساواة الجنوسية في الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تسهم في عرقلة عملية التنمية من خلال التهميش المتعمد او اللامساواة وهذا مما أدى إلى تدني مشاركة المرأة في العملية التنموية .

ومن خلال طرح سؤال على الذين أجابوا بـ(نعم) أن للامساواة أثر على التنمية وتترك آثار سلبية يتضح من خلال الجدول رقم (٢١)

جدول (٢١) يوضح الآثار السلبية للامساواة الجنوسية إلى عرقلة التنمية

الآثار السلبية للامساواة الجنوسيه على التنمية	التكرار	النسبة

		المئوية
ضعف المشاركة الفعالة والاندماج الاجتماعي للمرأه	٢٥	١٧ %
تدني المستوى التعليمي والثقافي للمرأة	٤٠	٢٧ %
زيادة أعداد الفقراء ولا سيما النساء	٣٣	٢٢ %
انتشار الأمراض النسوية	٢٠	١٤ %
ضعف مشاركة المرأة في صنع القرارات	١٣	%٩
تعود النساء على الانسحاب من العمل	٦	%٤
نصف المجتمع (النساء)عاجز عن المساهمة في التنمية	١٠	%٧
المجموع	١٤٧	١٠ %٠

حيث تشير بيانات الجدول رقم (٢١) أعلاه أن (٢٥) مبحوثاً من مجموع (١٤٧) وبنسبة (١٧%) أشاروا إلى ضعف المشاركة الفعالة للمرأة لعدم المساواة مما يؤدي إلى عرقلة التمنية فيما أشار (٤٠) مبحوثاً من مجموع (١٤٧) وبنسبة (٢٧%) إلى تدني المستوى التعليمي والثقافي الذي أسهم في مشاركة المرأة من خلال القيم والعادات والتقاليد التي كانت سبباً في اللامساواة ما انعكس على المشاركة في عملية التنمية ، وأشار (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%) إلى زيادة نسبة أعداد الفقراء من النساء في ظل الظروف المجتمعية المعاصرة وهذا انعكس على الرفاهية الاجتماعية في ظل الظروف إلتي زادت من أعداد النساء الفقيرات ، كما أشار (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%) إلى زيادة أعداد الفقراء ولا سيما النساء وذلك لقلة فرص العمل أمام النساء في جميع المجالات وهذا يؤدي إلى اللامساواة وتفضيل الذكور على الإناث وخاصة في القطاعات الخاصة أو المهنية التي تحتاج إلى قوه وذلك بحجة العوامل البايلوجية وأصبح إعداد الفقيرات من النساء في تزايد ، في حين أشار (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٤%) إلى تدني المستوى الصحي وانتشار الأمراض النسوية ويرجع ذلك إلى ارتباطه بالدخل ودرجة النمو الاقتصادي ويمكن القول بأن النساء الفقيرات تتدهور مؤشراتهن الصحية وذلك لعدم القدرة على الإنفاق على الجانب الصحي ونتيجة لعدم المساواة في جميع الميادين ، أدى إلى آثار سلبية على العملية التنموية والنهوض بها ، وأشار (١٣) مبحوثاً وبنسبة (٩%) إلى ضعف مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وهذا نتيجة لعدم المساواة مما يؤدي إلى عرقلة التنمية ، في حين أجاب (٦) مبحوثاً وبنسبة (٤%) على انسحاب المرأة من العمل تحت أي ظروف مما يخلق عرقلة أو آثار سلبية على العملية التنموية ، فيما أشار (١٠) مبحوثاً من مجموع (١٤٧) وبنسبة (٧%) إلى غياب نصف المجتمع وهن عاجزات عن القيام بمهماتهن في تطوير المجتمع وأيضا يعود السبب إلى عدم المساواة ، نستنتج من ذلك بأن اللامساواة الجنوسية تشكل حجر عثرة أمام تحقيق التنمية ، وذلك من خلال التهميش المتعمد أو غير المتعمد ولأسباب عدة والذي أسهم في عدم المشاركة في بناء المجتمع وتنميته .

المحور الخامس – النتائج والتوصيات :

أولاً – النتائج :-

١- أظهرت نتائج بحثنا بأن عدم المساواة الجنوسية ذات تأثير على عمل المرأة وبالتالي يؤدي إلى الفقر وزيادة الفقر وتهميش النساء .

٢- أظهرت النتائج بأن الأكثر ضرراً من اللامساواة الجنوسية هن النساء .

٣- أظهرت النتائج بأن هناك فجوة وتميز بين النوع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال الاهتمام بالذكور دون الإناث وخاصة في المجال التعليمي أو العمل وهذا أدى إلى حرمان المرأة من المجالات التي تهتم في تغير وضعها الاجتماعي والاقتصادي .
٤- أظهرت النتائج بأن للقيم الثقافية أو الموروثات الثقافية الأثر الأكبر في تفضيل الذكور على الإناث وهذا ما أدى إلى التميز واللامساواة الجنوسية.
٥- أظهرت النتائج بأن للمعيقات الاجتماعية والثقافية الدور في عدم المساواة وهذا ما انعكس على تهميش المرأة وإفقارها .
٦- أظهرت النتائج بأن المرأة تتقبل وضعها كتابع للرجل وهذا جاء من خلال الموروثات الثقافية والتنشئة الاجتماعية مما انعكس على وضعها الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي أدى إلى فقر وتهميش المرأة .
٧- أظهرت النتائج بأن للحرمان المادي أثر على إفقار النساء مما أدى إلى تدني وضعها التعليمي والثقافي والصحي .
٨- أظهرت النتائج بأن للفقر دور في التميز واللامساواة الجنوسية وذلك من خلال مجموعة من العوامل التي أسهمت في تأثير الفقر على التميز .
٩- اثر التحولات الجنوسية المعاصرة على عدم المساواة والتميز الجنوسي وفقر المرأة برغم من أسهامها في حصول المرأة على بعض المكاسب لا سيما الثورة الصناعيه والعولمه وسوق العمل والأزمات .
١٠- أظهرت النتائج بأن اللامساواة الجنوسية أثر على عملية التنمية من خلال إبعاد نصف المجتمع من المشاركة في العملية التنموية .
١١- وأخيراً نقول بأن التميز والامساواة الجنوسية موجودة منذ الخليقة ولا يمكن أن تقضي على هذا التميز أو اللامساواة الجنوسية ببعض التشريعات أو القوانين .

ثانياً : التوصيات :-

١- اهتمام منظمات المجتمع المدني بالمرأة والأسر الفقيرة والنساء والعاطلات عن العمل من أجل القضاء على الحرمان والتهميش واللامساواة .
٢- تفعيل دور الدولة من خلال التشريعات والقوانين التي تؤدي إلى تفعيل بعض المشاريع من خلال نظام القروض من أجل مكافحة الفقر .
٣- أيجاد فرص عمل من خلال تنمية مهارات النساء من المعيلات والمطلقات والأرامل وزيادة فرص الحياة المجتمعية أمامهن فهذا يؤدي إلى خلق فروقات مالية تنعكس على المرأة .
٤- زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية أو الإعانات في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الغير مستقرة وهذا ما ينعكس على الأسر الفقيرة وسد حاجاتهم وكذلك شمول جميع الفقراء بهذه الإعانات .
٥- العمل على امتصاص البطالة النسوية والقضاء على التهميش واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية ضد المرأة .
٦- الاهتمام بالمرأة وخاصة في الأحياء الفقيرة أو الأحياء العشوائية ومن خلال الدعم المادي والصحي مما يجعل لهن مستوى معيشي لائق .
٧- تنفيذ حملات نوعية سواء في المدن أو الأرياف خصوصاً بأهمية التعليم لما له من عائد اقتصادي واجتماعي ولا سيما الإناث .
٨- وأخيراً دور الإعلام في إظهار دور الموروثات الثقافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تسهم في عدم خلق تغيرات اجتماعية تسهم في زيادة المسيرة التنموية والقضاء على التمييز الجنوسي الذي اسهم في انتشار الفقر

المصادر

١- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، ط٣ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص١٧٥ .
٢- غلوفر ، ديفيد كورا كابلان ، الجنوسة ، ترجمة عدنان حسن ، دار الحوار ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥ .
3-Oakely , Ann , Sex , Gender and society , England : Templesmith 1972 , p , 99 .
٤- منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، مركز المرأة العربية للتدريس والبحوث ، قاموس المعطيات نوع الجنس ، العمل ، الاقتصاد غي المنظم ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، بيروت ، ص ٢٦ .
٥- د. انتوني غرنز ، علم الاجتماع ، ترجمة د.فايز الصباغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٦ .
٦- جون سكوت ، علم الاجتماع ، المفاهيم الأساسية ، ترجمة عثمان محمد ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٩ .
7-Ho , Bureau For gender Equality , First published . 2000 , p , 8 .
٨- خالد يحيى أحمد مساعد ، مستويات فجوة النوع الاجتماعي ، جامعة صنعاء ، مركز التدريس والدراسات السكانية ، اليمن ، ٢٠٠٨ ، ص٣ .
٩- النوع الاجتماعي ، صندوق الأمم الإنمائي للمرأة ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ط٤ ، ٢٠٠١ ، ص٣ .
١٠- خالد يحيى أحمد مساعد ، مصدر سابق ، ص٣ .
١١- د.نهى القاطرجي ، التمييز ضد المرأة ، دراسة حالة لبنان ، بحث مقدم إلى مؤتمر أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية و الائعافات الدولية ، ٢٠٠٨ ، مصر ، ص٤ .
http://www.saad.net/book/11/4316/doc
١٢- المصدر نفسه ، ص ٤ .
١٣- د.نهى القاطرجي ، الجندر يفقر أوربا سكانياً وزحف نحو الشرق ، قراءة في مصطلحات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة .
http://iicwe.org/iagna/iicwe.phpid=970.
١٤- قناة الجزيرة الفضائية ، حلقة بعنوان ، مفهوم الجندر ، دعوة للمساواة أم للتماثل ، ١٧ شباط ، ٢٠٠٤ .
١٥- خالد الحموي ، مفهوم النوع ، الحوار المتمدن ، العدد ١٤٣٦ ، ٢٠٠٦
.http://www.aljazeera.net/programs/pages/48b1f664-45ed-9065-c7eale2783b
١٦-مجموعه باحثين، الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوه العلميه للبحث دار الحكمه للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨ــــــ ٣٠ .
١٧- سارة جامبل ، النسوية وما بعد النسوية ، ترجمة ، أحمد الشامي ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص٦٠ .
١٨- علياء شكري واخرون ، الحياة اليوميه لفقراء المدينه ، دراسات اجتماعيه واقعيه ، الاسكندريه ، دار المعرفه الجامعيه ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤ .
١٩- عبيد بن علي عطيان ال خليفه ، ظاهرة الفقر ، دراسة سسيولوجيه ، منشور مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد ١٢٤ ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٠ .
٢٠- د.سحر الحساني ، المتغيرات الاجتماعية وتهميش المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٤ .
٢١- نفس المصدر ص٢٤ .
٢٢- محمد حسن غامدي ، ثقافة الفقر ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص٨٣ .
٢٣- المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
٢٤- تيودور كايلوف ، البحث السويكولوجي ، ترجمة نجاة عياش ، دار الفكر الجديد ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٨٩ .
25-Janie , E , Perlman , the myth of marginality " urban property and polities in riode janeiro " London university of California , 1976 , p 113 .
٢٦- مجموعة باحثين ، المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر ، القدير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ١٧٢ .
٢٧- المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .
٢٨- د.سحر الحساني ، مصدر سابق ، ص٢١ .
٢٩-المصدر نفسه ، ص ٢١ .
٣٠- المصدر نفسه ، ص٢٢ .
٣١- تقرير الامم المتحده ، اعلان مناهج عمل بيجن ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٩ .
٣٢- يحيى العلي وآخرون ، العوامل التي تشكل الأدوار الجندرية في الأدرن ، برنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص ، الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، الجامعة الهاشمية ، الأردن ، ٢٠١٠ .
٣٣- د. عدنان ياسين (البطالة والتشغيل في العراق : تحليل من منظور النوع الأجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل) المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية من ١٧-١٨ مارس القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٣٤- ريتشارد أنكر وكاترين هي ، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ، ترجمة ضياء شكري وآخرون ، دار الثقافة لنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٣٥- د. آمال شلاش ، عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن ، دراسة ميدانية ، بغداد ١٩٩٨ .
٣٦- أمل عبد الفتاح ، الفقر وأثره على التمنية ، دراسة ميدانية في أحدى قرى محافظة المنوفية ، مصر ، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس كلية التربية ، ٢٠٠٨ .
٣٧- د. عزة أحمد صيام ، النساء الفقرات وهشاشة فرص الحياة ، دراسة ميدانية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ٢٠٠٢ .
٣٨- د. عصمت محمد حوسو ، الجندر ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية ، دار الشروق ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، عمان ، ص٣٥ .
39-Taleott. Parsons and Bales . family . socialization and interaction . process . Londan . 1956 . p .309
٤٠- انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ١٩٢ .
٤١- عصمت محمد حوسو ، مصدر سابق ، ص٤١ . ٣٩
٤٢- سوزان أوكين ، النساء في الفكر السياسي الغربي ، ترجمة د.أمام عبد الفتاح ، ط١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٤٧ .
٤٣- عصمت محمد حوسو ، الجندر ، مصدر سابق ، ص ٤١
44-Jean , gardiner . gender carenund economics , London : the ipswid book company . 1997 , p . 71 .
٤٥- ليندا سيفرد ، انثوية العلم ، مصدر سابق ، ص٨ .
٤٦- رشا محمد حسن ، التحولات الاجتماعية وأنماط المهن النسائية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٩ .
٤٧- المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
٤٨- ماري ولستوتكرافت ، دفاعاً عن حقوق المرأة ، مقالات مختارة ، النوع " الذكر والأنثى في التميز والاختلاف ، ترجمة محمد قدوري ، عمارة المجلس الأعلى للثقافة ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٩ .
٤٩- ابو علي ياسين ، حقوق المرأة في الكتابة العربية منذ عصر النهضة ، دار الطبعة ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص١٤٦-١٥٣ .
٥٠- ماري ولستوتكرافت ، دفاعا عن حقوق المرأه ، ص٢٤٠
٥١- جون ستيوارت ميل ، استعباد النساء ، ترجمه امام عبد الفتاح ، مكتبه مد بولي ، ١٩٩٨ ، ص١١ .
٥٢- رشا محمد حسن ، مصدر سابق ، ص٣٦ .
٥٣- سارة جامبل ، النسوية وما بعد النسوية ، ترجمة ، أحمد الشافعي ،المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص٦٠ .
٥٤- المصدر نفسه ، ص ٦٣ .
٥٥- المصدر نفسه ، ص ٩٢ .
٥٦- ساره جامبل ، النسويه وما بعد النسويه ، مصدر سابق ، ص١٤ .
٥٧- د. انتوني غذنز ، مصدر سابق ، ص١٩٦ .
٥٨- ابو علي ياسين ، مصدر سابق ، ص١٧٣ .
٥٩- صبيحة الشيخ داود ، أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق ، الرابطة للطباعة ، ط١ ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص١٧٥-١٨٣ .
٦٠- د. انتوني غذنز ، علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص١٩٣ .
٦١- حسن لطيف الزيدي ، المرأة في العراق مقارنة من منظور النوع الاجتماعي ، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة
٦٢- وداد سكاكين ، أنصاف المرأة ، الثبات للطباعة ، القسم الأول ، دمشق ، ١٩٥٠ ، ص٣ .
٦٣ – صبيحه السشيخ داود ، مصدر سابق ، ص١٨٣ – ١٨٤ .
٦٤- إدماج النوع ، الوحدة الأولى ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ط ٤ / ٢٠٠١ ، ص ١٣٤ .
٦٥- تقرير التنميه الانسانيه العربيه ، نحو النهوض بالمرأه ، ٢٠٠٥ ، ص٥٦ .
٦٦- محمد الاطرش ، العرب والعولمة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٠١ .
٦٧- ابو علي ياسين ، حقوق المرأة ، مصدر سابق ، ص١٧٣ .
٦٨- د.أحمد سالم الأحمد ، علم اجتماع الأسر بين التنظير والواقع المستمر ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٠ .

٦٩- سامية قدري ونيس ، أجندة البحوث النسوية ، قضايا مهمة معاصرة في علم الاجتماع والانثربولوجيا ، تحرير : محمود الكردي ، ص٥٦ .
٧٠- ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، ترجمة أيمن بكر وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥ .

٧١- لن ليم ، قطائف أكثر وأفضل للمرأة ، متابعة منظمة العمل الدولية للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ٢٠٠ .
Iio-mirror . library , comelle edu/pubic/Arabic/region/arrpro/…/index.htn.
٧٢- انتوني غذنز ، علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص٥٦٣ .
٧٣- د.أميمة أبو بكر وآخرون ، المرأة والجندر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٨ .
٧٤- سحر حساني ، التغيرات الاجتماعية وتهميش المرأة ، مصدر سابق ، ص١٢١ .
٧٥- تحليل إحصائي على أساس النوع ، موقع المرأة العربية في عملية التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ، الأمم المتحدة ـ نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص٥ .
٧٦- تقرير التمنية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥ ، جمعية الاقتصاديون العراقيين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٣٩-١٤٣ .
٧٧- حسين عبد المطلب ، التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية ، حالة مصر ، بحوث المؤتمر العربي السادس ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٥ .
٧٨- هدى بدران ، الطريق من بكين ، ترجمة نبيلة بدران ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥ .
٧٩- أميمة أبو بكر ، المرأة والجندر ، مصدر سابق ، ص١٧٣ .
٨٠- تحليل إحصائي على أساس النوع ، مصدر سابق ، ص٣ .
٨١- الأهداف التنموية الألفية في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢ .
٨٢- المصدر نفسه ، ص٨ .
٨٣- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، بيت الحكمة ، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص٥١ .
٨٤- د.انتوني غذنز ، علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٤٥١-٤٥٢ .
٨٥- المصدر نفسه ، ص٤٥٢ .
٨٦- حسين عبد المطلب ، التكامل بين التنمية والاستثمار ، مصدر سابق ، ص١٩٣ .
٨٧- تقييم وضع المرأة ، دليل خاص بإعداد التقارير عن اتفاقية القضاء عن جميع أشكال التمييز ضد المرأة (يسدار) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، المكتب الإقليمي لدول العربية ، ٢٠٠٣ ، ص٥٩ .
٨٨- تقرير المكتب الدولي عن بحوث السياسات ، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة والحقوق والموارد ، ماسون وآخرون ، ترجمة هشام عبد الله ، المؤسسة العربية ، طج١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٣-٧٤.
٨٩- المصدر نفسه ، ص ٧٤-٧٥ .
٩٠- كريستا فيثريش ، المرأة والعولمة ، تقرير عن مستقبل اللامساواة ، ترجمة ، د.سالمة صالح ، منشورات الجميل ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٤ .
٩١-تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ ، التعاون الدولية على مفترق طريق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٣٠٣ .
٩٢- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥ ، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص٨٨ .
٩٣- التقرير الوطني لحال التنمية ، مصدر سابق ، ص١٥٢ .
٩٤- المرأة والرجل في العراق قضايا وإحصاءات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اللجنة الاقتصادية الأمم المتحدة ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩ .